* الفكْر النّحْويّ في "إلّا" الغيريّة المتضمّنة معنى الوصف في ضوءَ قوله تعالى: {لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا}**

د.محمد عبدالرحمن الحجوج البطوش ***

تاريخ الوصول:١٥/١٠/ ٢٠١٩م تاريخ الوصول:١٦/١/٢٠٢٠م

الملخص

تقدّم هذه الدّراسة قراءة للفكْر النّحْويّ في "إلّا" الغيريّة المتضمّنة معنى الوصف من منظور قوله تعالى: {لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا}، المتمثل بمخالفة الأصل النّحوي، والخلاف النّحويّ في قيود الوصف بـ(إلّا)، وتوجيه بعض الشواهد التي حملَتْ فيها (إلّا) على (غير).

وخلصت الدراسة إلَى أنّ خروج (إلّا) عن بابها ومعناها يعدّ من باب تفسير المعنى، وتقريبه من أذهان المتلقّين، وأنّ حمل (إلّا) على (غير) في الآية فيه نظر؛ لأنّه لا يوجد مغايرة.

الكلمات المفتاحيّة: الفكر النّحويّ، الاستثناء، إلّا الغيريّة.

*نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي / جامعة الزرقاء.

**الأنبياء:٢٢

***أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الأداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

Absract

This study handles a reading of syntactic thought in (illa al-ghayria) that includes the description's meaning in Allah saying:" law kana feehima alihatun illa allahu lafasadata "; which means: "If there were, in the heavens and the earth, other gods besides Allah, there would have been confusion in both!".

The syntactic thought here represents both the syntactic origin and its argument in the restrictions of (illa)'s description. It also guides some evidences that (illa) does as well as (ghayr).

In conclusion, the exit of (illa) out of its meaning is considered an interpretation to make it closer to recipients. Still there's a regard to measure (illa) as well as (ghayr) in the previous verse of the Holly Quran; because there is no difference in their meaning.

Key words: Syntactic Thought, Exception and (illa al-ghayria).

وطئة:

الفكْر، بفتح الفاء وكسرها، والفتح أفصح، لغةً: التّأمّل والتّدبّر، وإعمال الخاطر في الشيء، والفكْر كالعلم والنّظر، لذلك لا يجمع، غير أنّ ابن دريد جمَعه على أفكار، وقيل: الفكْر مفرد، والفكَر جمع، وقيل المصدر يكون بالفتح (الفَكْر)، والاسم بالكسر (الفكر)[1].

والفكر اصطلاحاً: "نشاط ذهنيّ، أو حركة عقليّة تبدأ من المعلوم لتنتهي إلى اكتشاف المجهول، وهذه الحركة العقليّة تنطلق من مبادئ ومقدّمات محدّدة المعالم حسب المجال الفكريّ الّذي تتحرك فيه، وتسير وفق منهج معيّن تتناسب ونظرة المفكِّر وطريقته في التّفكير، وتنتهي

إلى نتائج فكريّة واضحة الصّفات والهويّة"[٢].

أمّا مفهوم الفكر النّحويّ: فهو "النّتاج الّذي استخرجته عقول النّحاة العرب من خلال التّفكر في اللّغة وتعمّق النّظر فيها، والوقوف على طريقة العرب في لسانها ومعهود خطابها، وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر، ويمثّله في الحضارة العربيّة الإسلاميّة تراث ضخم من القواعد والضّوابط، والتّفاسير، والتّعليلات الّتي حاول بها نحاة العربيّة إدراك سرّ هذه اللّغة الشّريفة في أساليبها، وتراكيبها، وانتظامها"[٣].

وقد بحث النّحاة في أساليب اللّغة وتراكيبها وفق مستويات من التّفكير، منها[٤]: التّفكير الجزئيّ المحسوس المتمثّل في تقرير الأحكام والقواعد المستنبطة من كلام العرب، والتّفكير الكلّيّ المحسوس المتمثّل في القياس والتّعليل وفق القواعد المستنبطة، والتّفكير الكلّيّ العقليّ المجرّد المتمثّل في تشكيل نظريّة النّحو العربيّ.

تباينت سمات الفكر النّحويّ لدى النّحاة وهم يؤسّسون نظريّة النّحو العربيّ بين المعياريّة والوصفية، فمنهم من اعتمد على القياس، والتّأويل، والتّقدير في تعليلاته النّحويّة، ومنهم من اعتمد على الاستعمال اللّغويّ، والمسموع من كلام العرب في وصف الظّاهرة اللّغويّة، وتفسيرها، وتعليل اختياراته وتوجيهاته النّحويّة، لذلك تباين الفكر النّحويّ بين نحاة البصرة والكوفة في: "الخطاب المعياريّ الأصوليّ الّذي انتهجته مدرسة البصرة، والخطاب الاستقرائيّ الذي انتهجته مدرسة الكوفة، انطلاقاً من منظومتها الفكريّة المغايرة للمنظومة البصريّة، سعياً للتّميز"[٥].

ويسعى التّفكير النّحويّ إلى تحقيق هدفين: الأوّل: تأصيل الظّاهرة اللّغويّة وتقعيدها؛ لتكونَ مرجعًا يُرجع إليه في معرفة سَمت العربية في عصور الاحتجاج، والآخر: تعليم الأنماط اللّغويّة؛ ليتمكّنَ النّاسُ من تعلّم اللّغة، والتّعامل بها فيما بينهم، وهذان الهدفان هما اللذان شكلا المعياريّة عند النّحاة القدماء[٦]، وما الأمثلة المصنوعة إلّا مظهر من مظاهر الجانبين: المعياريّ والتّعليمي في شرح القاعدة وتوضيحها. وتكشفُ تعليلاتُ النّحاة، واستدلالاتُهم، وتعدّدُ آرائهم الفكرَ العقليّ، والخيالَ الذّهنيّ الخصب لديهم وهم يؤسّسون النّحو العربيّ.

ويطمح هذا البحث إلى الكشف عن شيء من هذا الفكر من خلال (إلّا) المتضمّنة حدّ الوصف، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

ولعلّ النّاظر في معالجة النّحاة لتراكيب الاستثناء يجد أنّها كان منصبّةً على أقسامه، وعامله، واحتمالاته الإعرابيّة، وكأنّ النهاية الإعرابيّة هي جوهر الأمر[٧]، أكثر من اهتمامهم بالمعنى، وإن لم يكن

غائباً عن أذهانهم، غير أن الصّنعة النّحويّة كانت مسيطرة على فكرهم، إلى حدّ ما، وقد أشار تمام حسّان إلى ذلك بقوله "اتّسمت الدّراسات العربيّة بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا لذلك، وعلى استحياء"[٨]، وإن كنت لا أميل إلى الصرامة التي ذكرها تمام حسان وتعميمه؛ لأن بعض النحاة لم يغيب المعنى، والاهتمام به في دراساتهم النحوية، ولأهمية المعنى أخذ النحاة يتصرفون في شكل الجملة من حيث التقديم والتأخير، والرتب، والحذف والذكر، وكلّ هذا بدليل المعنى، فلم يغب المعنى عن أذهانهم وهم يؤسسون النحو العربي.

وقد دفعتني عدة عوامل لدراسة هذا الموضوع، أهمها:

- الوقوف على أفكار النّحاة وتحليلاتهم وآرائهم في أسلوب الاستثناء من خلال (إلّا) الغيريّة.

- الإشكال الّذي أثارته الآية موضع الدّراسة.

-لم أجد -حسب اطّلاعي- من تناول (إلّا) المتضمّنة حدّ الوصف في ضوء آية الأنبياء ببحث مستقل، مع أنّ كثيراً من الدّارسين -قدماء ومحدثين- تناولوا هذه المسألة، وحملوا فيها (إلّا) على معنى (غير)، وهي دراسات سابقة أفاد البحث منها، وقد أثبتّها في قائمة المصادر والمراجع.

ولمّا كانت الدراسة ترنو إلى الوقوف على آراء النّحاة ومعربي القرآن ومفسّريه ومناقشتها، فقد اعتمدت المنهج الوصفي التّحليليّ. وتكمن أهمّية البحث في الكشف عن حقيقة (إلّا) الغيريّة، والمعاني التي خرجت إليها، والحركة الإعرابيّة التي يحملها المستثنى.

اهتمت اللّغة العربيّة من بين سائر اللّغات السّاميّة بباب الاستثناء، فأكثرت من قواعده وأحكامه، وحروفه، وفرّقت بينها في بعض الأحوال[٩]، وقد أكثر النّحاة في هذا الباب من أقسامه وأحكامه، وتوجيهاته، وأمثلته الثّرّة المصنوعة.

والدّلالة العامّة لأسلوب الاستثناء هي النّفي؛ أي نفي ما بعد (إلّا) من حكم ما سبقها، بصرف النّظر عن العلامة الإعرابية التي يحملها المستثنى، فلم يشر النّحاة إلى أنّ دلالة هذا الأسلوب في الرّفع تختلف عنها في النّصب، فهما سواء في الدّلالة على المعنى[١٠]، ويدعو أحد الباحثين إلى إلغاء باب الاستثناء وإدراجه ضمن أسلوب نفي المفردات داخل الجملة، وقد يخرج هذا الأسلوب من النّفي إلى القصر والتوكيد عندما يُسبق بنفي، أو نهي، أو استفهام[١١]

أوجب النّحاة نصب المستثنى في الاستثناء التّام الموجب[١٢]، لكنّ هذا الوجوب لم يطّرد، فقد جاءت أنماط لغويّة فصيحة برفع المستثنى[١٣]، من ذلك قراءة أبي عمرٍو وابنِ مسعود لقوله تعالى:﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُم﴾[البقرة: ٨٣]، برفع (قليلٌ)، وتباينت الوجوه

الإعرابية للمستثنى[١٤]، فأعربها بعضهم صفة للضمير في (تولّيتم)، وقيل: توكيد له، وقيل: بدل منه على أنّ النفي يفهم من (تولّيتم)، والمعنى: لم تفوا بالميثاق إلّا قليلٌ منكم، وأعربها بعضهم عطفَ بيان، وقيل: فاعل لفعل محذوف، والتّقدير: امتنع قليلٌ، وقيل: مبتدأ خبره محذوف، وذكر أبو حيّان[١٥] أنّها لغةٌ، يُحمل فيها الرّفع على الصّفة لا البدل؛ أي أنّها مثل (إلّا) في الآية موضع الدراسة، وهذه اللّغة ليست مشهورة، أمّا اللّغة المشهورة[١٦]، فتؤثر نصب المستثنى.

ويبدو أنّ من ادّعى البدل كلّف نفسه عناء التّأويل والتّقدير؛ ليجعل الكلام تامّا منفيا؛ كي تستقيم له القاعدة المتمثّلة في جواز رفع المستثنى ونصبه في الاستثناء التّام المنفي، على أنّ النّفي يفهم من (تولّيتم)، كما سبق، وهذا لا يستقيم؛ لأنّ الكون كلّه قائم على الثّنائيات الضّديّة، وكلّ كلام مثبت له نقيض منفي، والعكس صحيح، ومن ثَمَّ نستطيع إخضاع أي كلام مثبت لسلطان هذا التّأويل. علما بأنّ هذه الأنماط اللّغويّة الّتي خالفت القاعدة النّحويّة تمثل ظواهر لغويّة لقبائل عربيّة، ولهذا ذكر عباس حسن[١٧] أنّه لا معنى للتّأويل بقصد إخضاع لغة قبيلة للُغة نظيرتها، وعدّ ذلك؛ أي التّأويلَ، معيباً، غيرَ أنّه دعا إلى ترك مثل هذه اللّغات، وعدم محاكاتها، أو القياس عليها، والاقتصار على اللّغة الضّاربة في الفصاحة والانتشار. وفي كلامه نظر؛ إذ كيف لنا أن نترك أنماطًا لغويّة صحيحة تمثّلت في القراءات القرآنية، والأحاديث النّبويّة، وكلام العرب نظمه ونثره، ولا نقيس عليها؟! وقد قرر النّحاة أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[١٨]، لكن بعض النّحويين أهملوا أداءات لغويّة تناهت كثرة، ولم يتعرضوا لها وهم يقعدون اللغة، بسبب الحدود الزمانية والمكانية التي حدّدوها. (أما الحدود الزمانية، فيمكن عدّها معياراً أصيلا للفصاحة، وأما الحدود المكانية، فرأي استبدّ به كثير من الباحثين المعاصرين واشتهر لديهم استناداً إلى وثيقة أبي نصر الفارابي التي نصّ فيها على القبائل التي يحتج بلغتها، وهي محط نظر؛ فلها روايات متعددة اختلفت فيها أسماء القبائل المعتمدة في الاحتجاج. والصحيح أنهم احتجوا بكلام العرب الفصحاء دون النظر إلى حدودهم المكانية أو انتماءاتهم القبلية، وما أكثر ما كان يقول سيبويه[١٩]: "وسمعت ممن يوثق بفصاحته"، و"حدثنا من يوثق به"، و"سمعنا من يوثق به"، و"سمعنا من يوثق بعربيته من العرب"، وغيرها من العبارات التي لم يحدد بها سيبويه قبيلة بعينها)*.

وقد اقتصرت الدراسة على آية الأنبياء؛ لأنّها لم تُروَ إلّا بالرفع، ولأنّ حملها على غير النّعت، كما قال النّحاة، يفسد المعنى، بخلاف الآيات الأخرى الّتي تُروى بالرّفع والنّصب.

ويكون ما بعد (إلّا) الغيريّة تابعًا لما قبلها، والتّبعية تحتمل النّعتية والبدلية، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ)، فـ(إلّا زيدٌ) يمكن أن تعرب صفةً أو بدلًا، لكنّ هذه الاحتماليّة لا تطّرد؛ أي لا يمكن أن تنسحب على الأمثلة الّتي جاءت فيها (إلّا) بمعنى (غير)، فمثلًا في جملة (مررت بالقوم إلّا زيد)، فـ(إلّا زيد) صفة للقوم، ولا يمكن أن يكون (زيد) بدلاً، ولا يمكن التّفريغ؛ لأنّه لم يسبق بنفي أو شبهه.

وينبئ اهتمام النّحاة بـ"إلّا" الغيّرية عن أهمية هذا التّركيب اللّغويّ وشيوعه في العربية، وهي أهمّيةٌ تسهم في جلب الانتباه والتّأمل، إذ يكمن الفكر النّحويّ في هذا التّركيب اللّغويّ في عدّة جوانب، أهمّها: مخالفة الأصل النّحويّ، والمعنى، والخلاف النّحويّ وتعدّد الآراء، وقيود الوصف بـ "إلّا"، وشواهده.

أولاً: مخالفة الأصل النّحويّ:

يجمع النّحاةُ على أنّ الأصل في "إلّا" أن تكون حرف استثناء، وهو أصل وضعها، وهذه الأصالة تعود إلى كونها حرفًا، والمعاني تؤدى بالحروف، وكونها تستعمل في مسائل الاستثناء جميعها بخلاف أدوات الاستثناء الأخرى[٢٠]، وفي مسائل الفقه، والصّرافة، كما أنها أخفّ الأدوات، وأكثرها استعمالًا وشيوعًا في العربية، وهي عنصر للإنباء عن الانتقال من العموم إلى الخصوص[٢١]، وبقية الأدوات محمولة عليها؛ لذلك جعلوها أمّ الباب[٢٢] ولم يقتصر استعمالها على العربية، بل هي أداةٌ سامية استعملها الآراميون والسّريان[٢٣]، غير أنّ العربية توسّعت في باب الاستثناء وأدواته، فخرجتْ "إلّا" إلى معانٍ أخرى، فضلاً عن الاستثناء. خلافاً لابن عصفور الّذي يرى أنّ (إلّا) لم يثبت وضعها في غير موضعها وهو الاستثناء[٢٤].

ومن المعاني الّتي خرجت إليها[٢٥]:

- معنى (غير) (وهي مدار البحث): ذكر النّحاة[٢٦] أنّ الأصل في (غير) أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفةً، ولكن لكثرة استعمالها حذفوا الموصوف بها، وأقاموها مقامه في الإعراب، والأصل في (إلّا) أن تكون مغايرة لما قبلها نفياً وإثباتاً، فلمّا تضارعتا في معنى المغايرة، حُملت (إلّا) على (غير) في الصّفة، فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها ذاتاً وصفةً، وحملت (غير) على (إلّا) في الاستثناء، فصار ما بعدها مغايرًا لما قبلها نفياً وإثباتاً، وتقارضُهما في العمل خروجٌ عن الأصل.

وفسّر أحد الباحثين هذا التقارض بأحد ثلاثة أشياء[٢٧]: **الاشتراك اللّفظي** المتمثّل بإخراج ما بعدهما من حكم ما قبلهما نفيًا وإثباتاً، أو **العرف اللّغويّ** المتمثّل بتحقيق مقاصد المتكلّم في نقل الكلمة عن أصل وضعها؛ للدّلالة على معنى آخر غير المعنى الذي وضعت له في الأصل، فالحقيقة اللّغويّة لـ(إلّا) هو الاستثناء، لكنّها خرجت عن هذه الحقيقة، واستُعملتْ مجازًا استعمال (غير)، واستعملَتْ (غير) استعمال (إلّا)، فكثر

الاستعمال المجازيّ حتّى أصبح بمثابة حقيقة عرفيّة، أو **الاتّساع الأسلوبيّ** الّذي بناه على افتراض أنّ العرب وضعت (إلّا) لأداء معنيي الاستثناء والنعت، أو أنّ (إلّا) وضعت لاستثناء الأسماء، و(غير) وضعت لاستثناء الصّفات، ثمّ توسّعت العرب في استعمال إحداهما مكان الأخرى، فصحّ الوصف بـ(إلّا) حملاً على (غير)، وصحّ الاستثناء بـ(غير) حملاً على (إلّا)، ثمّ عُمّم هذا الاسلوب، فأصبح مطّرداً في كلّ موضع جاز فيه الاستثناء[٢٨].

ويرى بعض المحدثين أنّ (غير وسوى) ليستا من الاستثناء، فهما يشبهان في النّكرة الاسم (مثْل) في إبهامها، وأنّ نصبهما يكون على الحال، ورفعهما على النّعت، لكنّ هذا الرّأي لا يطّرد مع الأنماط اللّغويّة كلّها، فإذا صَلُح ذلك مع جملة (جاء القومُ غيرَ مسرعين)، فإنّه لا يصلح مع جملة (جاء الطّلاب غيرَ زيد[٢٩].

وقد ذكر ابن يعيش أنّهم أجروا (غير) مُجرى الظرف؛ لإبهامها، وبَنَوها؛ لإضافتها إلى غير متمكّن، وهو أمثل وُجوهها، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر[٣٠]:

لم يَمنَع الشّـ ـربَ منها غيرَ أن نَطَقَت حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ

فالبيت لأبي قَيْس بن رِفاعةَ، وقيل: لرجل من كنانَةَ. والشاهدُ فيه أنّه بنى(غير) على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكّن، وإن كان في موضع رفع[٣١]. وقد رواه سيبويه[٣٢] مرفوعاً وفق ما تقتضيه القاعدة.

وذكر الفرّاء[٣٣] أنّ بعض بني أسَد وقُضَاعة ينصبون (غير) إذا كانت في معنى (إلا)، تَمَّ الكلام قبلها أو لَمْ يتم. فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحد غيرَك. ولم يشترط الفّراء في بنائها إضافتها لغير متمكن، بدليل قول الشاعر:

لا عيبَ فيها غيرَ شُهْلةِ عينِها

كذاكَ عِتَاق الطير شُهْلا عيونُها

فهذا نصب والكلام تامّ قبله.

وأجاز الكوفيون بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلّا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وقصر البصريّون بناءها عند إضافتها لغير متمكّن[٣٤].

وهناك فروق بين (إلّا) و(غير)، وفيها خلاف بين النّحاة، كما سيأتي، منها[٣٥]: أنّ (غير) يوصف بها حيث يمتنع الاستثناء، و(إلّا) لا يوصف بها إلّا حيث يصحّ الاستثناء، وامتناع حذف موصوف (إلّا) وإقامة الصفة مقامه، واختلافهما في الدّلالة والمعنى، وكلّ موضع صحّ فيه الاستثناء بـ(إلّا) جاز فيه الاستثناء بـ(غير)، والعكس ليس صحيحاً، وما بعد(إلّا) يعدّ محوراً مقصوداً، وهو مناط الحكم، بخلاف (غير) فقد تكون هي مناط الحكم أو ما بعدها، ويمتنع تفريغ (إلّا) في الإثبات، ويجوز ذلك في (غير)، كما لا تتطابق (إلّا) و(غير) تمامَ التّطابق في الاستثناء، ويستثنى بـ(إلّا) المفرد والجملة، أمّا (غير) فلا تضاف إلّا إلى المفرد، كما أنّ (غير) يقع عليها

العمل الإعرابي، وتعمل في ما بعدها الجرّ بالإضافة.

- بمعنى (الواو): نسبها المراديّ للفرّاء، والأخفش، وأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنّى، خلافاً لجمهور النّحاة[٣٦]، وتبعه في ذلك ابن هشام[٣٧]، ونسبها السّمين الحلبي إلى أبي عبيدة فقط[٣٨]، ونسبها الأنباريّ إلى الكوفيين[٣٩]، ويبدو أنّ الأنباريّ لم يتحقّق من نسبتها، أو أنّ نسبته هذه من أجل أن يقيم عليها مسألة خلافيّة[٤٠].

فلم يقل الفرّاء بأن (إلّا) بمعنى الواو في الآية السابقة[٤١]، ويفهم من كلامه أنّه قيد مجيئها بمعنى الواو أن تكون عاطفة على استثناء، وأنّ ما ذكره النّحاة يمثل تفسير معنى لا تقدير إعراب.

ومن الشواهد التي حملوا فيها (إلّا) بمعنى (الواو): قوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[البقرة:١٥٠]؛ أي: ولا الّذين ظلموا، بمعنى والّذين ظلموا لا يكون لهم حجّة أيضاً، وقول عمرو بن معدي كَرِب الزّبيديّ[٤٢]:

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ
لَعَمْرُ أبِيكَ، إلّا الْفَرْقَدان

أي: والفرقدان، خلافا للبصريّين الّذين حملوا شواهد الكوفيين على الاستثناء المنقطع، وجعل (إلّا) بمعنى (لكن)، وجعل سيبويه (إلّا) في هذا الشّاهد، اسماً بمعنى (غير)، صفة لـ(كُلّ)، وظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العاريّة، ولا يجوز جعل (إلّا) صفة لـ(أخ)؛ لأنّها لو كانت صفة لـ(أخ)، لكان ما بعدها مجروراً، ولقال (إلّا الفرقدين)، ولو حُملت (إلّا) على الاستثناء، لكان ما بعدها واجب النّصب؛ لأنّ الكلام قبلها تامّ موجب[٤٣].

وقد ذكر ابن الحاجب[٤٤] أنّ في البيت شذوذين: الأول: وصف المضاف (كلّ) والقياس أن يوصف المضاف إليه (أخ) إذ هو المقصود، والآخر: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل. وأضاف البغدادي شذوذاً ثالثاً نسبه إلى ابن الحاجب، وهو اشتراطه في وقوع (إلّا) صفة تعذر الاستثناء، والاستثناء في البيت يصحّ.

ويبدو التّكلّف وتأويل الكلام واضحاً في حمل (إلّا) بمعنى (الواو)؛ لأنّ (إلّا) الاستثنائية تقتضي إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، خلافاً للواو الّتي تفيد الجمع والمشاركة، ويقتضي الجمع إدخال ما بعده في حكم ما قبله، ولذلك لا يكون أحدهما مكان الآخر، ومن هنا أنكر الفرّاء[٤٥]، وابن القيّم[٤٦] مجيئها بمعنى الواو.

ويمكن حمل البيت على الاستثناء وجعل (إلّا) على بابها على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع حالاته، ومن ثَمّ نتخلّص من كلّ هذه التّأويلات والمخالفات.

- (عاطفة) عند الكوفيين، لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم، وتأتي بعد النفي وشبهه، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيد، والبصريّون يعربون (زيد) بدلاً، وردّ ثعلب قول البصريّين بأنّه كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفي؟[٤٧] بمعنى أنّ القيام منفيٌ عن الأوّل مثبت للثّاني، وهذه المخالفة تكون في العطف، كما في (بل)، و(لا)، و(لكن)، لا في البدل؛ لأنّ البدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى، وردّ على ثعلب بجعل هذا البدل بدل بعض من كلّ الّذي يخالف فيه الثّانيّ الأوّل في المعنى[٤٨]، وأنّ البدل في العامل وليس في المعنى؛ أي أنّ البدل على نيّة تكرار العامل. ويبدو أن حمل الاستثناء في النمط اللغوي السابق على بدل بعض من كل فيه مخالفة أيضاً؛ لافتقاره إلى العائد.

والعطف في الاستثناء لا يستقيم سواء من عدّ (إلّا) مركّبة، أو من عدّها حرف عطف بمثابة (لا) العاطفة؛ لأنّ (لا) العاطفة لا يعطف بها إلّا في الإيجاب، ومن ثَمّ فإنّ العطف في سياق النفي ينافي معنى الاستثناء؛ لأنّ حكم المستثنى يختلف عن حكم المستثنى منه، في حين أنّ حكم المعطوف والمعطوف عليه واحد، فهما مشتركان في الحكم والعمل؛ لأنّ العطف على نية تكرار العامل.

ويكمن الشّبه بين (إلّا)، و(لا) العاطفة في إخراج الثّاني من حكم ما دخل فيه الأول. وهناك فروق بينهما نصّ عليها النّحاة، وأنهم حين عقدوا المشابهة بينهما، ومثلوا لذلك بـ(قام القومُ إلّا زيداً) أبقوا المستثنى منصوباً. قال ابن السّراج: "...فهي تشبه حرف النّفي فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى: قام القوم لا زيد"[٤٩].

وما ذكره ابن السراج يمثّل تفسير معنى لا تقدير إعراب؛ أي تفسيراً دلاليا تعليميا.

- (زائدة): ونسب هذا الرّأي إلى الأصمعي، وابن جنّي[٥٠] مستدلّين على ذلك بقول ذي الرّمّة[٥١]:

حَراجيجَ[٥٢]، ما تَنْفَكُّ إلّا مُناخَةً

عَلى الْخَسْفِ، أوْ نَرْمي بِها بَلَداً قَفْرا

أي ما تنفك مناخةً، وحجتهم أن "مازال" وأخواتها لا تدخل "إلا" على خبرها؛ لأنّ نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول "إلّا"، وذكر المراديّ أنّه رأيٌ غريب، ودليله ضعيف؛ لأنّ "إلّا" لم تثبت زيادتها؛ ومعنى (ما تنفكّ) الإثبات، والاستثناء فيه يصير مفرّغًا في الواجب، ولذلك خطّأ أبو عمرو بن العلاء ذا الرّمّة؛ لأنّه جمع بين (ما انفكّ) وأداة الاستثناء (إلّا). وذكر عبدالخالق عضيمة[٥٣] أنّ ما منعه النّحاة قد ورد في القرآن الكريم.

وقد ذهب النّحاة في تخريج هذا البيت مذاهب متعدّدة، منها[٥٤]: أن تكون (إلّا) بمعنى (غير)، و(مناخة) مرفوعة على البدل من الضّمير في (تنفكّ)، أو على تقدير: هي مناخة[٥٥].

وينبئ تعدّد الوجوه الإعرابية وتباينها عن الفكر النّحويّ لدى النّحاة المتمثّل في السّماع والقياس والتّأويل والمعنى.

- بمعنى (بعد): ومثّلوا عليها بقوله تعالى:﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء:٢٢]، وقوله:﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾[الدخان:٥٦]، ووصف المراديّ مجيئها بمعنى (بعد) بالغرابة[٥٦]، وكذلك عدّه جمهور النّحاة من أفسد الأقوال وأنكرها، وقد ذكروه للتّنبيه على ضعفه[٥٧]. وربّما حملوا (إلّا) بمعنى (بعد)؛ لاشتراكهما في الدّلالة؛ لأنّ (إلّا) لإخراج بعض من كلّ، و(بعد) لإخراج الثّاني عن الوقت الأوّل[٥٨].

- بمعنى (إمّا)، ذكر ذلك الهرويّ، كقولك: "إمّا أن تكلّمني وإلّا فاسكت، والمعنى إمّا أن تكلّمني وإمّا أن تسكت"[٥٩]، ويبدو أنّ هذا القول متأتٍّ من أنّ (إمّا) واجبة التّكرير، فلمّا جاءت (إلّا) مكانها حكموا عليها بهذا الحكم، ومنه شاهد المثقّب العبديّ[٦٠]:

فإمَّا أنْ تكونَ أخِي بحَقّ
فأعْرِفَ منْكَ غَثّي أوْ سمِينِي
وإلاَّ فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي

- بمعنى (حتّى)، ذكر ذلك سيبويه في قوله: "وأمّا قولهم: والله لا أفعل إلّا أنْ تفعل، فأنْ تفعل في موضع نصب، والمعنى حتّى تفعل، أو كأنّه قال: أو تفعل"[٦١].

- بمعنى (بل)[٦٢]، وحملوا عليها قوله تعالى ﷻ: ﴿طه ۝١ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾[طه:١-٣]؛ أي بل تذكرة، وساغ هذا الحمل؛ لأنّ (بل) فيها معنى النّفي لإضرابها[٦٣]، والإضراب والاستثناء أخوان[٦٤]. ومجيئها بمعنى (بل) منسوب للكوفيين[٦٥].

- بمعنى (بدل)، جعلها السّيوطي[٦٦] بمعنى (بدل) في آية الأنبياء موضع الدّراسة.

-بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع[٦٧]، كقوله تعالى: ﴿لَست عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾الغاشية:[٢٢-٢٣].

اختلف النّحاة في تأويلهم معنى الاستثناء المنقطع، فهو عند البصريّين بمعنى(لكن)، وعند الكوفيين بمعنى(سوى)[٦٨]، مع أنّ الفرّاء أوّله بمعنى (لكن)[٦٩]، كما أوّله بمعنى (إن)[٧٠]، وبمعنى (سوى)[٧١]. ويبدو أنّ تأويل (إلّا) بمعنى (لكن) مردّه إلى الخليل بن أحمد[٧٢].

ووجه الشّبه بين (إلّا) و(لكن) أنّ (لكن) تفيد الاستدراك بعد النّفي؛ أي تثبت بها للثّاني ما نفيته عن الأوّل، تقول:

ما قام أحدٌ لكن زيد، فالقيام مثبت لزيد منفيٍ عن غيره، والفرق بينهما أنّ (لكنْ) لا يجوز أن تدخل بعد واجب، فلا يجوز (مررت بعبد الله لكنْ عمرو)، ويجوز(جاءني عبد الله لكنْ زيد لم يجئ)[٧٣].

والخلاصة أنّ تأويل (إلّا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع أولى من (سوى) للزوم مخالفة المستثنى للمستثنى منه، وهذا ما تفيده (لكن)؛ وهو الاستدراك المتمثّل في رفع توهّم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، فضلًا عن أنّها حرف، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقديره بالاسم، أمّا (سوى) فلا يلزمها المخالفة[٧٤]. وقد تُسبق (لكن) بالواو، وعندئذ يكون العطف بالواو لا بها؛ لأنّ الاستدراك لازم، والعطف عارض فيها[٧٥].

-(إلّا) الحصرية، وهي التي يتقدمها نفي، أو نهي، أو استفهام صريح أو مقدّر، وتفيد التّوكيد، كقوله تعالى:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، ويمكن أن تأتي في سياق الإيجاب، بقصد المبالغة، إذا صحّ المعنى، نحو (ضربني إلّا محمد)، والمعنى المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك[٧٦].

ويسمّى التّركيب الّذي يخلو من المستثنى منه، كما في الآية السابقة، أسلوب قصر أو حصر، وهي تسمية بلاغية[٧٧]، ويسمّى بالاستثناء المفرّغ، أو النّاقص، عند جمهور النّحاة؛ لأنّ المستثنى منه مراد بعد حذفه، والمقصود بالتّفريغ عند النّحاة هو تفريغ ما قبل (إلّا) للعمل فيما بعدها، وفق ما يقتضيه التّركيب، وكأن (إلّا) غير موجودة، وذكر ابن يعيش أنّ الاستثناء إذا خلا من المستثنى منه لم يعد التّركيب أسلوب استثناء[٧٨]، ويبدو أنّ النحاة أدرجوه في أسلوب الاستثناء بناء على بنيته العميقة.

- (إلّا) المركّبة، نُسبَ إلى الفراء[٧٩] أنّ (إلّا) مركبة من (إنَّ)، و(لا)، ثمّ خُفّفت؛ لكثرة الاستعمال، وأدغمت نونها بعد قلبها لامًا في لام (لا)، فصارتا كالحرف الواحد (إلّا)، معتمداً في مذهبه على القياس المتمثّل في الحمل على النّظير، حيث قاسها على (لولا) المركبة من (لو) و(لا)، وصار لها بالتّركيب عمل لم يكن لها قبل التّركيب، مع أنّ الفرّاء لم يقل بتركيب (إلّا) الاستثنائية، وإنما أقر بحرفيتها، كما أجمع على ذلك البصريّون[٨٠].

وقيل مركّبة من (إنْ) الشّرطية و(لا) النّافية[٨١]، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[التوبة:٤٠]، ويرى برجشستراسر أنّ جُمل الاستثناء جمل مركّبة، بدليل أنّ (إلّا) فيها مركّبة من (إنْ) الشّرطية و(لا) النّافية، غير أنّ معنى الشّرط لا يصدق على جمل الاستثناء كلّها، و(إلّا) موجودة في الآراميّة والسّريانيّة[٨٢].

ومما يمكن ملاحظته أنّ النّحاة ومعربي القرآن الكريم لم يجمعوا على وجه واحد

لمعنى (إلّا)، وهذا ينبئ عن الفكر النّحويّ لديهم، وتمثّل كثرة تأويلاتهم، وتباين معانيها، جانبًا فكريًا يعكس الفكر والمنهج المتّبع في تفسير الظّواهر اللّغويّة، كما تمثّل جانبًا تعليميًا يتمثّل في تقريب المعنى من أذهان المتلقّين، لذلك يمكن عدّ المعاني السّابقة لـ(إلّا) من باب تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، وهذا يدعو إلى القول بأنّ (إلّا) لم تخرج عن بابها ومعناها.

ثانياً: المعنى:

أثارت الآية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتا﴾ المفسّرين والنّحاة ومعربي القرآن، فأكثروا من تأويلاتها؛ للتّخلص من فساد المعنى المترتّب على حمل (إلّا) على بابها في كونها حرف استثناء، ولذلك قال أبو علي الفارسي: "لولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربيّة"[٨٣]. ومما قالوه في الآية الكريمة السّابقة:

أولاً: لا يجوز أن تحمل (إلا) على بابها؛ أي لا يجوز عدّها حرف استثناء من جهتين:

أ-من جهة المعنى: لفساد المعنى، إذ إن المعنى عندئذ (لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدتا)؛ أي لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدت السماوات والأرض، وهذا المعنى ظاهر البطلان، إذ يوحي بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة، ولم يُخرج ولم يُطرح[٨٤]، بمعنى أن فساد السموات والأرض ممتنع لوجود الله مع الآلهة؛ كما أن الفساد يتحقق بتعدد الآلهة.

ب- من جهة اللفظ: لأنّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم فيه، لذلك لا يصح الاستثناء منه؛ بمعنى لا يصح الاستثناء من النكرة إلا إذا دلت النكرة على عموم، في حين يصح الاستثناء من الصيغ العامة التي تستغرق الجنس، كما في سورة العصر؛ لأنّ (أل) في (الإنسان) هي لاستغراق الجنس، إذ التقدير: إنّ كلّ إنسان لفي خسر، وكذلك صحّ الاستثناء من النّكرة المحصورة، كما في قولك: أخذت عشرة إلّا درهماً، لعلم المخاطب أو السّامع بالمستثنى منه والمستثنى قبل الاستثناء وبعده، ولا يصحّ الاستثناء من النّكرة غير المحصورة لعدم الفائدة، ولذلك لم يصح الاستثناء في آية الأنبياء كون المستثنى منه نكرة، وغير محصور، ناهيك عن فساد المعنى[٨٥].

ويكمن الفكر النّحويّ في الخلاف النّحويّ بين المانعين الّذين يرون أنّ المستثنى منه النّكرة في حال الإثبات لا يدلّ على العموم، والمُجوّزين الّذين يشترطون تحقيق الفائدة، والخلاف في حدّ ذاته راجع إلى اختلاف الفكر.

ثانياً: لا يجوز أن يعرب لفظ الجلالة (الله) بدلاً من (آلهة) لفساد المعنى، إذ يصير المعنى في هذا الإعراب: لو كان فيهما الله لفسدتا؛ لأنّ البدل على نيّة طرح المبدل منه، بيد أنّه فرع على الاستثناء.

ويحتمل المعنى أيضاً ﴿لو كان فيهماآلهةٌ فيهم الله لفسدتا﴾، أو﴿لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا﴾[٨٦]، والمعنى الأخير هو الذي أراده المشركون، فقد اعترفوا بوجود الله في السّماء، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[لقمان:٢٥]، ووجود الآلهة في الأرض، وهي متعدّدة عندهم، ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[لقمان:٢٥]. كما لا يجوز إسقاط (إلّا)؛ لفساد المعنى؛ لأنّ التّقدير عندئذ (لو كان فيهما الله لفسدتا)، و(لو) حَرف شرط يفيد الامتناع؛ أي منعت وقوع هذه الجملة، وليست (إلّا) لنقض هذا الامتناع؛ لأنّ الجملة الثانية معلّقة بالأولى، فلا يقع النقض[٨٧].

ثالثاً: لا يجوز أن نستثني معرفة من نكرة ليس فيها عموم، أو غير محصورة لعدم الفائدة، كما ذكر القرافيّ؛ "لأنّ مقصود الاستثناء أن يخرج من الحكم ما لو ردّه لدخل فيه حكم الاسم وجوباً، وقولك: رجالاً- لا يوجب دخول زيد فيهم بصيغته، فيصير الاستثناء لغواً، ويصير بمنزلة قول القائل: "أخذت جملةً إلا درهماً"[٨٨]. وهناك من قدّرها بـ﴿لو كان فيهما آلهة صحيحة إلا الله لفسدتا﴾[٨٩]. والخلاصة أنّ الاحتكام إلى المعنى هو الذي منع النّحاة من حمل لفظ الجلالة في الآية على الاستثناء والاتباع البدليّ، مع أنّ الصّنعة النّحويّة تجيزه.

ثالثاً: الخلاف النّحويّ:

اختلف النّحاة وتباينت آراؤهم وتأويلاتهم في (إلّا) في الآية السّابقة، والخلاف في حدّ ذاته ينبئ عن الفكر النّحويّ لديهم، ومن هذه الآراء:

أ- أنّ (إلّا) بمعنى (غير)، فهي وما بعدها {الله} صفة للنّكرة (آلهة) قبلها، وصحّ الوصف بها وبما بعدها؛ لأنّ مجموعهما يؤدّي معنى الوصف، وهو المغايرة[٩٠]، وقال بهذا الرّأي جمهور النّحاة[٩١]. غير أنّهم اختلفوا بالمراد بالوصف بـ(إلّا)، فمنهم من جعله وصفًا صناعيًا، ومنهم من أراد به عطف البيان[٩٢]، وهذا ما أشار إليه أبو حيّان في قوله: "وقد اضطرب كلام النّحاة في الوصف بـ(إلّا)، والمتفهم من كلام الأكثرين أنّه يراد به الوصف الصّناعيّ"[٩٣]، والقول بالوصف يخرجهم من الحمل على البدل[٩٤].

ويبدو أنّ مَنْ جعل (إلّا) بمعنى (غير) في آية الأنبياء اعتقد أنّ (إلّا) أفادت مغايرة ما قبلها لما بعدها، مع أنّه لا يوجد فيها مغايرة، إذ المغايرة تكون بين أمرين قائمين، أو ممكن وقوعهما، أو الأوّل قائم

والآخر ممكن وقوعه، ولذا لا تكون المغايرة بين أمرين الأوّل مفترض الوجود، ولا يمكن وقوعه، والآخر موجود، وهذا خلاف ما تأوّله النّحاة في كون الآلهة في الآية مفترضة الوجود موصوفة بمغايرتها لله ﷻ في كلامهم نظر؛ لأنّ الآلهة في الآية مفترضة الوجود ممتنعة الوقوع، ومن ثَمّ لا يمكن وصف شيء ممتنع وقوعه، ليس موجوداً، بالموجود، وبصفات مغايرة. لكن قد يعترض على ذلك ويقال بأنّ هذا الكلام جاء على لسان المشركين الذين يقولون بوجود الآلهة، ويُردّ على ذلك بأنّه لو كان هذا قول المشركين، لجاز حذف حرف الامتناع (لو)، وصار التّركيب (فيها آلهة غير الله)، والتّركيب صحيح، كما صحّ في (فيها رجالٌ غير زيد)، وهذا المعنى لا يقوله المشركون؛ لأنّهم لا ينفون وجود الله، وإنّما يشركون معه آلهة أخرى[٩٥]، بدليل ما شهد به القرآن، كقوله تعالى:﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٢٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾[الزمر٣].

ب- أنّ (إلّا) حرف استثناء، وأنّ لفظ الجلالة بعدها بدلٌ من (آلهة) قبلها؛ لأنّ (لو) تدلّ على امتناع الشّيء؛ أي انتفائه، وأنّ "ما بعد (لو) غير موجب في المعنى، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف"[٩٦]، ونُسِبَ هذا الرّأي للمبرّد[٩٧]، وقد ردّ الزّمخشريّ[٩٨] القول المنسوب للمبرّد؛ لأنّه عَدّ (لو) بمنزلة (إن) من حيث كون الكلام يكون معها موجباً، فلا يصح إعراب ما بعد (إلّا) بدلاً؛ لأنّ البدل لا يكون إلّا في الكلام غير الموجب، فضلًا عن فساد المعنى، وكذلك ردّه العكبريّ للعلّة نفسها[٩٩]، كما "أنّ البدل في الإيجاب يؤدّي إلى محال"[١٠٠]؛ لأنّ البدل يكون على نية حلوله محلّ المبدل منه، فلو حلّ لفظ الجلالة (الله) محلّ (آلهة) لفسد المعنى.

وقد ضعّف ابن الحاجب البدل في الآية؛ لأنّه لا يجوز أن نقول: (لو كان فيها إلّا الله) كما جاز في (ما كان فيها إلّا الله)؛ لأنّ النّفي المعنويّ لا يجري مجرى النّفي اللّفظيّ، ولو كان النّفي المعنويّ كاللّفظي لجاز البدل في (أبى) في قولنا:(أبى القوم إلّا زيدًا) والنّفي في (أبى) أولى من (لو)؛ لأنّ النّفي فيها محقّق غير مقدّر فيه الإثبات، وفي (لو) غير محقّق ومقدّر فيه الإثبات، لذلك امتنع البدل في الآية، ولو جاز البدل لجاز الاستثناء[١٠١].

وذكر السّيوطي[١٠٢] رأياً للمبرّد مفاده أنّه لا يجوز الوصف بـ(إلّا) إلّا إذا جاز فيه البدل، غير أنّ محقّق كتاب المقتضب (محمّد عبدالخالق عضيمة) ذكر أنّ المبرّد تراجع عن هذا الرّأي[١٠٣].

ويبدو أنّ من ذكر البدل كالمبرد ومن تبعه لم يقصد المصطلح النحوي الذي هو أحد التوابع، بل المعنى اللغوي الذي يعني المكان أو العوض قاصداً بذلك تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، ويرى ابن

الضائع[١٠٤] أنّ البدل في الاستثناء قسم مختلف عن البدل في باب التّوابع، وقصد به المعنى اللغوي، وهو المكان، وهذا تفسير معنى، وبهذا التخريج يرتفع الإشكال الواقع في الآية المتمثّل بالوصف بـ(إلّا) من جهة المفهوم[١٠٥].

ج- أجاز الأخفش[١٠٦]، والثّمانيني[١٠٧]، وابن يعيش[١٠٨]، والقرافي[١٠٩]، وأبو حيان[١١٠] النّصب على الاستثناء لو قرئ بذلك، وذكر القرافي في موضع آخر أنّ الشيخ ابن عمرون أنكر النّصب بشدّة[١١١]، وحجتهم أنّ (لو) معناها الامتناع، والامتناع نفي، أو حمله على الاستثناء المنقطع، كما أنّ المستثنى الذي يجوز إلقاؤه من الكلام يجوز نصبه.

د- ذكر الشّلُوبين، وابن الضّائع أن (إلّا) في الآية بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض "قالا: وهذا المعنى في المثال الّذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو (لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا)؛ أي: رجل مكان زيد أو عوضاً من زيد)، واعترض عليهما ابن هشام؛ لأنّ الأمر مختلف بين الآية والمثال المصنوع، فهو في المثال مخصّص مثله في قولك: (جاء رجل موصوف بأنّه غير زيد)، وفي الآية مؤكّد مثله في قولك: (متعدد موصوف بأنّه غير الواحد)، وهكذا الحكم أبداً؛ إن طابق ما بعد (إلّا) موصوفها فالوصف مخصّص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكّد، ولم أرَ من أفصح عن هذا، لكنّ النّحويّين قالوا: إذا قيل: (له عندي عشرةٌ إلّا درهماً)، فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: (إلّا درهمٌ)، فقد أقرّ له بعشرة، وسرّه أنّ المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنّها غير درهم، وكلّ عشرة فهي موصوفة بذلك، فالصّفة هنا مؤكّدة صالحة للإسقاط مثله في {نفخة واحدة}، وتتخرّج الآية على ذلك، إذ المعنى حينئذ: لو كان فيها آلهةٌ لفسدتا، أي أنّ الفساد يترتّب على تقدير تعدّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد"[١١٢].

هـ-أن "إلّا" بمعنى (سوَى)، وهو قول للفراء، حيث ذكر أنّ (إلّا) في هذا الموضع بمنزلة سوَى[١١٣]، وقد اختلف النّحاة في اسميتها وظرفيتها، فهي عند الكوفيين تكون اسماً وظرفاً، فإن كانت اسماً تكن بمنزلة (غير)، ولا تلزم الظّرفيّة خلافاً للبصريّين إذ لا تكون عندهم (إلّا) ظرفاً[١١٤].

وذكر محقّق كتاب الإنصاف محمّد محيي الدّين عبدالحميد[١١٥] أنّ الرّمّاني وأبا البقاء العكبريّ[١١٦] زعماً أن (سوى) تستعمل ظرفاً، وتستعمل غير ظرف، ووافقهم (ابن هشام)على ذلك، ووجدت في المغني هذا الرأي منسوباً للزّجاجي وابن مالك "وهو عند الزّجاجي وابن مالك كـ"غير" في المعنى والتّصرف، فتقول: (جاءني سواك) بالرّفع على الفاعليّة، و(رأيت سواك) بالنّصب على المفعوليّة؛ و(ما جاءني أحدٌ سواك)" بالنّصب على الاستثناء، أو الرّفع على الاتباع وهو الأرجح، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنّصب ولا يخرج عن

ذلك إلّا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعةً أنّها ترد بالوجهين"[117]، ويبدو أنّ (سوى) ممّا يتجلّى فيه تفسير المعنى وتقدير الإعراب، فقد ذكر سيبويه أنّ معنى (ما أتاني القوم سواك)، كما زعم الخليل، (ما أتاني القوم مكانك، أو ما أتاني أحد مكانك)، فمكانك هنا تفسير معنى لـ(سواك)[118].

وأجاز أبو حيّان[119] الاستثناء المنقطع في آية الأنبياء قياسًا على قراءة الرفع في كلمة (قليلاً) في قوله تعالى:﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[هود:١١٦]، وربّما تأثر أبو حيّان بالفرّاء في جعل (إلّا) بمعنى (سوى)، وتقديره (لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدتا)؛ لأنّ الله ليس من جنس الآلهة، وفي كلامه نظر؛ لأنّ ذلك إقرار بوجود الآلهة وإخراج الله ﷻ منهما، ولا يمكن أيضًا أن يكون القصد من الاستثناء في الآية النّفي؛ أي نفي المستثنى أو المستثنى منه؛ لأنّ الاستثناء عملية إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه.

ويرى إبراهيم كاظم أنّ رفع الاسم بعد (إلّا) يحتمل الصّفة، والبدل، والمفرغ، والقصر، وهذه الاحتماليّة يحتملها لفظ الجلالة في (إلّا الله) في آية الأنبياء، غير أنّه لا يمكن أن يكون صفة؛ لأنه لا مغايرة في الآية، كما مرّ، ولا بدلًا؛ لفساد المعنى، ولا مفرغًا؛ لأنّه لا يمكن أن يكون لفظ الجلالة فاعلًا لفعل محذوف، ولا يمكن إسقاط (إلّا)، ويرى أنّ حملها على القصر أقوى من احتمالها على الصفة أو البدل أو التّفريغ، وذكر أنّ (إلّا الله) ليس متعلّقًا بالجملة الشّرطيّة من حيث التّركيب، فلو حذفت لكان التركيب صحيحاً، والتقدير (لو كان فيهما آلهة لفسدتا)، وأفادت الجملة الشرطيّة نفي الآلهة، ومعناها: ﴿لا إله فيهما إلّا الله﴾، وهو من باب قصر الصّفة على الموصوف، ومن ثَمّ يكون (إلّا الله) متعلقة بالجملة الشّرطيّة من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ؛ أي له علاقة بالمعنى الوظيفي الّذي جاءت به الجملة الشّرطيّة، ولو لم يكن هناك علاقة، لجاز أن نقول: ﴿لو كان فيهما آلهة لفسدتا﴾، أو تسكت عنه؛ لأنّ المعنى يحمل نفي وجود آلهة، ونفي وجود الله ﷻ معها، ولذا جاءت (إلّا الله) لتعلق معنى الشّرط فيه، ويرى أنّ الغرض من مجيء (إلّا الله) بين شطري جملة الشّرط هو عدم الابتعاد عن العلاقة التي بينهما، ولو جاءت (إلّا الله) بعد جواب الشّرط، لكان في العبارة شيء من الضّعف؛ لأنّه ينفي الآلهة، ثمّ يذكر أنّ لا إله فيها إلّا الله؛ أي أنّه قصر وجوب توليهما على الله وحده، وجاز حذف الصّفة إذا دلّ عليها دليل، كما جاز حذف الصّفة والموصوف في (ليس إلّا)، و(ليس غير)[120].

وقد استند إبراهيم كاظم في دعم رأيه على تأويل الزمخشري لمعنى الآية، حيث قال: "والمعنى: لو كان يتولّاهما ويدبّر أمرهما آلهة شتّى غير الواحد الّذي هو فاطرهما لفسدتا. وفيه دلالة على أمرين، أحدهما: وجوب أن لا يكون مدبّرهما إلّا واحداً. والثّاني: أن لا يكون ذلك الواحد إلّا إيّاه وحده، لقوله إِلَّا اللَّهُ. فإن قلت: لِمَ وجب الأمران؟ قلت: لعلمنا أنّ الرّعيّة تفسد بتدبير الملكين لما يحدث بينهما من التّغالب والتّناكر والاختلاف"[١٢١].

إنّ ما ذهب إليه إبراهيم كاظم يمكن قبوله؛ لأنّ المعنى يؤيده، غير أنّ فيه تكلّفًا في التّأويل، كما أنّ القصر مصطلح بلاغي، يقابله في النحو المفرّغ، وقد نصّ كثير من النّحاة[١٢٢] على أنّ التفريغ ضرب من الاستثناء، في المقابل نجد من النحاة[١٢٣] من يخرجه من باب الاستثناء، وأيدهم بعض المحدثين[١٢٤].

رابعاً: قيود الوصف بـ(إلّا):

أوجب النّحاة نصب المستثنى بـ(إلّا) إذا كان الكلام تامّاً مثبتاً، وزاد مصطفى جواد شرطاً ثالثاً هو أن يكون المستثنى منه معرفة[١٢٥]، وقد سبقه إلى ذلك الفرّاء[١٢٦]، بدليل قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتا}، لكن رفع لفظ الجلالة في الآية ليس لأنّ المستثنى منه نكرة، بل لأنّ "الجمع إذا كان نكرة لم يستثنَ منه عند جماعة من المحقّقين؛ لأنّه لا عموم له يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء"[١٢٧]، وقيل: إنّ (إلّا) التي للاستثناء تأتي بعد تمام الكلام، ولا تدخل على خبر ولا مخبر عنه، ولا يجوز حذف المستثنى منه، ويجوز كلّ ذلك مع (إلّا) التي للتحقيق[١٢٨].

اختلف النحاة في وقوع (إلا) نعتاً، والخلاف في حدّ ذاته ينبئ عن الفكر النحوي في هذه المسألة المتمثّل في طريقة تحليلهم النّحوي، فمن النحاة[١٢٩] من عدّها اسماً وجعل الوصف بها وحدها، وما بعدها لبيان ما تعلقت به من المغايرة، وفي هذا نظر؛ لأن المعنى لا يصح بها وحدها، فلا بد مما بعدها، فالمعنى يتم بهما معاً، وبما أنها حملت على (غير)، فما بعد غير يكون مضافاً، والمضاف و المضاف إليه متلازمان؛ إذ بهما معاً يتم المعنى، أو هي وما بعدها كالجار والمجرور، وهما متلازمان، وجمهور النحاة جعل الوصف بها وبما بعدها على أنها لا تفارق حرفيتها.

ويمكن القول بأنّ (إلا) وما بعدها كالكلمة المركبة تركيباً مزجياً، إذ لا يمكن أن تفصل عن موصوفها، والمعنى يتم بهما معاً.

وقد أشكل إعرابها على النحاة، يقول: عباس حسن[١٣٠]: "أتكون هي وحدها النعت: مباشرة؛ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً بحركات مقدرة على آخره، على حسب المنعوت، وبعدها ما أضيفت إليه مجروراً؟ أم تكون هي النعت -أيضاً- مرفوعةً، أو منصوبة، أو مجرورة، على حسب المنعوت، ولكن صورتها كصورة

الحرف، فالحركات لا تقدر عليها، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذي بعدها مباشرةً؛ فتكون(إلّا) نعتاً مضافاً، واللفظ بعدها هو المضاف إليه، وهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الحركة المنقولة إليه من (إلّا)؟".

ويكمن الإشكال في عدم ظهور الحركة الإعرابية على (إلّا)، وعدّ عباس حسن كلا الرأيين السابقين معيباً، قال: "رأيان، وكلاهما معيب، مُعْتَرَض عليه، وأولهما الأقرب إلى القبول، ومن الخير أن لا نلجأ في أساليبنا إلى استعمال (إلّا) الاسميّة ما استطعنا لذلك"[١٣١].

ولكن كيف لا نلجأ لهذا الأسلوب، وقد شاع استعماله في القرآن الكريم وكلام العرب؟!، إذ لا يؤدّي معناه أي أسلوب آخر لو استعمل مكانه، أمّا قول النّحاة (إلّا) هنا بمعنى (غير)، و(غير) تلزم الإضافة، ولهذا يجب أن تكون (إلّا) المتضمّنة حدّ النّعت مضافة إلى ما بعدها، وأن قولهم بمعنى (غير) هو من باب تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فالإعراب يكمن في التركيب كاملاً؛ لأن تقدير الإعراب يتصل بالتركيب الظاهر (البنية السطحية)، وتفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر شبيه بالتركيب الباطني الذي يختلف النحويون في تصوره وتقديره (البنية العميقة)[١٣٢]؛ أي لا بدّ من ربط الخصائص البنيويّة للجملة بخصائصها المقاميّة؛ ليستقيم تقدير الإعراب مع تفسير المعنى.

وقد نبه ابن جنّي[١٣٣] المعربين من قبل على ضرورة معرفة الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ كي لا يُفسدوا ما يؤثرون إصلاحه.

وقد وضع النّحاة قيوداً للوصف بـ(إلّا)، ومع ذلك اختلفوا فيها، وفي ماهية موصوفها، منها[١٣٤]:

أولاً: أن يكون موصوفها جمعاً منكراً أو شبههما. فلا يأتي موصوفها مفرداً محضاً؛ أي مفرداً في اللفظ والمعنى، أما أن يكون مفرداً في اللفظ جمعاً في المعنى، فجائز، ويبدو أن قيدهم هذا يعود إلى وجوب كونه مستغرقاً لما بعد (إلاّ)، بمعنى أن يكون المستثنى منه أكثر من المستثنى، وهي مسألة تباينت فيها آراء النّحاة[١٣٥]، ولا يكون موصوفها معرفة محضة، وجاز أن يكون شبه نكرة، وهي المعرفة المراد منها الجنس، كالاسم الموصول وَحْدَهُ من غير صلته.

ويبدو أن قيدهم هذا يعود إلى أن (إلاّ) وما بعدها يمكن أن يعاملا معاملة شبه الجملة من الجار والمجرور؛ أي لو كان الاسم الذي قبلها معرفة، لكان إعراب (إلاّ) وما بعدها حالاً.

وبناء على ما سبق يمكن أن يأتي موصوف (إلاّ) الغيريّة[١٣٦]:

أ-جمعاً حقيقياً ونكرة حقيقية، نحو قوله تعالى: {لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا} وقيده بعض النّحاة[١٣٧] بألا يكون محصوراً؛ لئلا يشمل كونه نكرة العدد الذي يتعيّن فيه الاستثناء، كقولك: له عليّ

عشرة إلا درهماً، والمعنى هنا أنّ له تسعة دراهم، ولو رفع درهماً لكان له عشرة كاملة؛ لأنّ المعنى حينئذ (له عليّ عشرة موصوفة بأنّها غير درهمَ)، وهذه الصّفة مؤكّدة صالحة للإسقاط؛ لأنّ ما بعد (إلّا) مخالفٌ للموصوف في الإفراد، ولهذا اعترض ابن هشام على الشّلوبين وابن الضّائع عندما عدّا مثال سيبويه المصنوع (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا)[١٣٨] تماماً كآية الأنبياء.

وتكمن مسألة التّخصيص والتّأكيد في الصّفة في المعنى الّذي يقصده المتكلّم حتّى يُفْهِمَ السّامع أو السّامعين مراده، وكذلك جعل (إلّا) استثنائيّة أو وصفيّة، فالمعنى الّذي يقصده المتكلّم هو الّذي يحدّد به الرّفع أو النّصب، كقولك: له علي عشرة إلا درهما أو درهم.

وفي الكلام السّابق إشارة إلى الوضع التّخابريّ بين المتكلّم والسّامع، وأنّ المعنى وقصد المتكلّم هما اللذان يحدّدان الحالة الإعرابيّة لما بعد (إلّا) كما في المثال السّابق، ويمكن أن ينبئ عن إرهاصات وبذور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر؛ لأنّ ما بعد (إلّا) تعدّ كلمة محوريّة يسهم التّركيب في إبرازها وتعزيز محوريّتها[١٣٩].

ب- شبيهاً بالجمع، ونكرة حقيقيّة، نحو قولك: (غيرُك إلّا الخائن يستحقّ الصّفح)، ولا يصحّ أن تكون (إلّا) استثنائيّة لنقض المعنى وفساده؛ لئلّا يكون المعنى: غيرك من الخائنين يستحقّ الصّفح إلّا الخائن، أو غيرك من الأمناء مطروحاً أو خارجاً منهم الخائن يستحقون الصفح. فـ(إلّا) هنا بمعنى غير، ولا يصح جعل الاستثناء منقطعاً لعدم وجود علاقة بين المستثنى والمستثنى منه[١٤٠].

ج- جمعاً حقيقيّاً، وشبيهاً بالنّكرة الحقيقيّة، كقولك: (يخشى عقاب الله العصاة إلّا الصّالحون)، فالعصاة شبه نكرة لوجود (أل) الجنسيّة، ولو كانت (إلّا) استثنائيّة لكان المعنى: يخشى عقاب الله العصاة، والصّالحون لا يخشونه، وهذا معنى فاسدٌ.

د- شبيهاً بالجمع، شبيهاً بالنّكرة: كالمفرد المعرّف ب(أل) الجنسيّة نحو: الرّجل إلّا المريض يحتمل الأذى. ولا يجوز أن تكون (إلّا) على بابها لفساد المعنى.

ثانياً: أن يكون ما بعد (إلّا) مفرداً لا جملةً؛ وعلّة ذلك أنّها محمولة في الوصف على غير، وغير لا تضاف إلى جملة، وإنّما يكون مضافها مفرداً، ولذلك لا يصحّ الوصف بها في نحو قولك: ما جاءني أحد إلّا زيدٌ خير منه[١٤١].

ثالثاً: أن يكون موصوفها مذكوراً؛ أي لا يجوز حذفه خلافاً لـ(غير)، فلا يصحّ أن يقال: (جاءني إلّا زيد)، ويصحّ (جاءني غير زيد)، وسبب منعهم من حذف موصوفها أنّهم قاسوها على كلمة (أجمعين)[١٤٢]، فهي لا تعرب توكيدًا إلّا إذا ذُكِرَ المؤكّد قبلها، كما حملوها على الجمل والظّروف، إذ يجوز أن تقع صفات، ولا يجوز أن

تنوب عن موصوفاتها، وهذا من باب الحمل على النّظير[١٤٣]، مع أن بعض النّحاة أجازوا وقوع الجملة صفة موقع الموصوف[١٤٤]، وكذلك أجاز مكّيّ بن أبي طالب حذف موصوفها في أحد وجوه إعراب قراءة الرفع لكلمة (قوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنا عَنْهُمْ عَذابَ الْخِزْيِ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَمَتَّعْناهُمْ إِلى حِينٍ﴾ [يونس:٩٨]، قال: "ويجوز الرّفْع على أن تجْعَل إِلَّا بِمَعْنى غير صفة للأهل المحذوفين فِي الْمَعْنى ثمّ تعرب مَا بعد إِلَّا بِمثل إِعْرَاب غير لَو ظَهرت فِي مَوضع إِلَّا"[١٤٥].

رابعاً: اختلف النّحاة متى يوصف بـ (إلّا)، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

أ- مذهب يرى أنّه لا يصحّ الوصف بها إلّا إذا تعذّر الاستثناء، أو البدل، وعليه ابن الحاجب، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لو كان فيها آلهة إلّا الله لفسدتا﴾؛ لفساد المعنى؛ "لأنّ النّكرة لا يدخل في مدلولها المعرفة، فلا يصح أن يكون (إلا الله) استثناء منها؛ لأنّه لا يكون إخراجها، هذا هو الفصيح، لضعف الحرف عن وقوعه موقع الاسم، ولذلك اشترط أن يكون الموصوف مذكوراً"[١٤٦]، وكذلك ذكر ابن هشام[١٤٧] أن شرط ابن الحاجب في وقوع (إلّا) صفةً تعذرُ الاستثناء.

وممّن اشترط ذلك أيضاً ابن مالك[١٤٨] والسّيوطي[١٤٩]، فقد ذكر السّيوطي أنّ من شرط الوصف بـ (إلّا) أن لا يصحّ الاستثناء، بخلاف (غير)، فلا يجوز أن نقول: (عندي درهم إلا جيدٌ)؛ لأنّه لا يجوز أن نقول: (عندي درهم إلا جيداً)؛ لأنّ ما قبل (إلّا) نكرة في سياق الإثبات، ويجوز أن نقول: (عندي درهمٌ غير جيد).

ب- مذهب يرى أنّه لا يصحّ الوصف بـ(إلّا) إلّا إذا صحّ الاستثناء، ومن هؤلاء: ابن مالك[١٥٠]، وابن يعيش[١٥١]، وابن هشام[١٥٢]، والأشموني[١٥٣]، بدليل أنّه يصحّ أن نقول: عندي درهم إلّا دانقٌ، بمعنى عندي درهم كامل؛ لأنّه يصحّ الاستثناء؛ أي يجوز أن نقول: عندي درهم إلا دانقاً، والمعنى: عندي خمسة دوانق؛ لأنّ الدّرهم ستة دوانق، ويمتنع أن نقول: عندي درهم إلا جيدٌ، لأنّه يمتنع الاستثناء: إلا جيداً، ويجوز أن نقول عندي درهم غير جيد.

وهذا ينبئ عن الفكر النّحويّ في أصولهم القياسية المتمثّل في الحمل على النّظير.

ج- مذهب أجاز الوصف بها مطلقاً، سواء أصحّ الاستثناء أم لم يصح، وعلى رأسهم سيبويه كما يفهم من كلامه الآتي: "هذا باب ما يكون فيه (إلّا)، وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلّا زيد لغُلبنا، والدّليل على أنّه وصف أنّك لو قلت: لو كان معنا إلّا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت"[١٥٤].

واستند سيبويه ومن سار في ركبه على جملة من الشّواهد الشّعريّة الّتي تعزّز مذهبهم في هذه المسألة، منها: قول لبيد ابن أبي ربيعة العامريّ[١٥٥]:

لَوْ كانَ غَيْري سُلَيْمي اليوم غَيَّرَهُ

وَقْعُ الْحَوادِثِ إلاّ الصّارِمُ الذّكرُ

وقول عمرو بن معدي كَرِبَ الزّبيديّ[١٥٦]:

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ

لَعَمْرُ أبيْكَ إلَّا الْفَرْقَدانِ

ويمكن القول إنّ رأي سيبويه هو الرّأي الصّحيح؛ لأنّ المسألة لا تتعلّق بالشّكل، وإنّما تتعلّق بالمضمون، فالمعنى هو الّذي يجعل المتكلّم يستعمل (إلّا) للاستثناء أو للوصف، وذلك لوجود الفرق بينهما، ولو كان لـ(إلّا) الاستثنائية والوصفية المعنى نفسه، لكان الأمر مرتبطًا بالشّكل، ومن ثمّ يمكن القول بأنّه يجوز الوصف في موضع لا يجوز فيه الاستثناء، كما جاز الاستثناء في موضع لا يجوز فيه الوصف، نحو (جاءني رجل غير زيد)، فهذا وصف وليس باستثناء؛ لأنّه لا يصحّ أن تقول: (جاءني رجلٌ إلّا زيد)[١٥٧]. فالأمر متوقّف على صحة المعنى، وقصد المتكلّم بصرف النّظر عن جواز الاستثناء أو عدم جوازه.

لم تكن الشّروط السّابقة محلّ اتّفاق بين النّحاة، فقد ذكر أبو حيّان[١٥٨] أنّ النّحاة قد اضطربوا في الوصف بـ(إلّا)، وأنّ الوصف بها يخالف سائر الأوصاف، إذ يوصف به الظّاهر والمضمر، والمعرفة والنّكرة، مع أنّ المضمر لا ينعت[١٥٩]، وأنّ الوصف بـ(إلّا) فيه تجوّز؛ لأنّ الحرف لا يوصف ولا يوصف به، ولا يقبل الإعراب، ولا يكون عوضًا عن الاسم[١٦٠]، ولذلك جاء الوصف على ما بعده، ووصف السّمين الحلبيّ[١٦١] النعت بـ(إلّا) بأنّه خارجٌ عن باب النعت. كما اختلفوا أيضًا[١٦٢] في المراد بمصطلح الوصف، فمنهم من أراد به الوصف الصّناعي، ومنهم من أراد به عطف البيان.

ويتبدّى لي أنّ هذا الاختلاف ينبئ عن تباين فكرهم النّحويّ، وأنّ حمل (إلّا) على الاستثناء أولى من حملها على الصفة، طردًا للباب على وتيرة واحدة.

خامساً: الشّواهد النّحويّة:

تشكّل شواهد هذا الأسلوب الثّرّة فكراً نحوياً لدى النّحاة، يتمثّل في اعتمادهم على شواهده المسموعة المتمثّلة في آيات القران الكريم وقراءاتها، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب نظمه، ونثره، والأمثلة المصنوعة في توجيه آرائهم وترجيحها، وكان أحد الوجوه الإعرابية فيها حمل (إلّا) على (غير) وإعرابها صفة.

ذكر محمّد عبدالخالق عضيمة[١٦٣] ستة مواضع في القرآن الكريم جاءت فيها (إلّا) بمعنى (غير)، غير أنّ هذه الآيات كانت موضع خلاف بين المعربين، ولعلّ آية سورة الأنبياء أكثرها دورانًا في مجيء

(إلّا) بمعنى (غير)، ولم يَروَ لفظ الجلالة فيها بغير الرّفع. وشواهد هذا الأسلوب كثيرة مبثوثة في الكتب النّحويّة.

وقد تباينت آراء النّحاة، وأقوالهم، وتوجيهاتهم الإعرابيّة في تلك الشّواهد، فحملوها تارة على الاستثناء، وتارة على البدل، وأخرى على النّعت، وغيرها من الأوجه الإعرابيّة.

وقد سبق ذكر بعض الشواهد التي تمثل هذه الظاهرة، وأكتفي، هنا، بعرض شاهد واحد على سبيل التّمثيل، وهو من الشّواهد الشّعريّة الّتي احتجّ بها النّحاة، وتنبئ عن الفكر النّحويّ، قول ذي الرّمّة[١٦٤]:

أَنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ
قَلِيلٌ بِهَا الأَصْواتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

وقد تأوّل النّحاة رفع كلمة (بغامها) دون أن يحملوها على الضرورة الشعرية، وقد اختلفوا في إعرابها، فمنهم من عدّ (إلّا) وما بعدها صفة للأصوات المعرّف بـ(أل) الجنسيّة، ومن ثَمّ جاز نعتها؛ لأنّها شبه نكرة، وذكر أبو حيان أنّ النّحويين يعنون "بالوصف بـ(إلّا) عطف البيان"[١٦٥] بدليل مجيئها بعد المضمر، والأصل في المضمر ألّا يوصف، وأجاز السّيرافي والشّنْتَمريّ أن تكون كلمة (بغامها) وحدها بدلاً من كلمة (الأصوات)، والمسوّغ لديهم أنّهم توهموا أنّ كلمة (قليل) فيها معنى النّفي، والتّقدير: ما بها أصوات إلّا بغامها، كما يمكن أن تكون استثناء. وحملها على البدل فيه نظر؛ لأنّه يؤول إلى التّفريغ، والتّقدير عندئذ (ما بها إلا بغامها)، مع أنّ بها القائل والرّاحلة ورَحْلها[١٦٦].

ويمكن القول إنّ في البيت مخالفة تكمن في رفع كلمة (بُغامُها)، والأصل أن تكون منصوبة على الاستثناء، وهذه المخالفة قد تكون بسبب الضّرورة الشّعريّة؛ تجنّباً للإقواء؛ لأنّ روي القصيدة مضموم، فاللفظ باقٍ على بابه (الاستثناء) والحركة للضّرورة.

ويكمن الفكر النّحويّ لدى النّحاة في تأويلاتهم وخلافهم في هذه المسألة في الاعتماد على السماع والقياس والحمل على النّظير، والمعنى، فمثلاً يمكن حمل (إلّا) وما بعدها على الوصف، أو البدل في جملة (ما أتاني أحدٌ إلا زيد)، ويتوقف ذلك على المعنى الّذي يريده المتكلّم، ولا يجوز أن نحمل (إلّا) وما بعدها على الوصف في قولنا: (ما أتاني إلا زيدٌ)؛ لأنّه لا بدّ من ذكر موصوفها، ونظيرها في القياس كلمة (أجمعون)، فهي لا تعرب توكيداً إلّا إذا ذكر المؤكّد قبلها، ونظيرها أيضاً الجمل والظّروف إذا وقعت صفة، فإنّهما لا ينوبان عن الموصوف، كما مرّ.

تعقيب:

اتّجه الدّرس النّحويّ نحو المعياريّة؛ لأنّ الغاية كانت تعليمية، وظهرت ملامحها في باب الاستثناء في الاهتمام بالحركة الإعرابيّة، الّتي تفنّن النّحاة في

تفسيرها، ومعرفة عاملها، فانسلخت الأنماط اللغوية عن سياقها الاجتماعي والدّلاليّ، وابتعدت اللّغة -أحياناً- عن واقعها الاستعماليّ.

ومن القواعد الّتي قرّرها النحاة في باب الاستثناء وجوب نصب المستثنى في الاستثناء التّام الموجب المتّصل، ولحّن البصّريّون ما جاء خلاف النّصب[١٦٧]، وأن ما منعه البصريون لا ينصرف إلى الاستعمال اللّغويّ، بل إلى الصّنعة النّحويّة المتمثّلة في الاتباع البدلي، بدليل أنّهم خرّجوا ما جاء فيه الاستعمال على الوصف، وأحيانًا على النّفي بالمعنى[١٦٨].

ويمكن القول إنّ تباين الحركة الإعرابيّة في الاسم الواقع بعد (إلّا) في الاستثناء التام الموجب يمثّل عادات لهجيّة، لا يمكن رفضها أو استغرابها، اعتمدها النّحاة، وبنوا عليها أحكامًا نحويّة تمثّلت في الجواز الإعرابيّ، وإنّ تعدّد وجوهه الإعرابيّة يدور في فلك التّأويل، والتّحليل المنبثق عن فهم المعنى التّفسيريّ للآيات القرآنيّة، والأنماط اللّغويّة.

وقد دفعهم التّمسك بنظريّة العامل إلى تعليل تباين الحركة الإعرابيّة الواقعة على الاسم الواقع بعد (إلّا)، وبحثهم عن العوامل المسببة لها.

ويجوز في أسلوب الاستثناء بصفة عامة نصب المستثنى ورفعه، وهذا الجواز مرجعه التّباين اللّهجيّ، ولا تأثير له في المعنى، فما بعد (إلّا) مخرج من الحكم الثابت لما قبلها نفيًا أو إثباتًا، فالنّصب والرّفع فيه سواء ما دامت القرائن المتضافرة تدّل على المعنى النّحويّ لهذا الأسلوب[١٦٩]، ويبدو أنّ التّمحور حول الإعراب جعل النّحاة يركّزون على المستثنى المنصوب، مع أنّه يعدّ شكلًا من أشكال المستثنى[١٧٠]، وعندما جاء مجرورًا بعد (خلا، وعدا، وحاشا) جعلوها حروف جرّ، ولمّا جاء منصوبًا جعلوها أفعالًا، مع أنّ دلالة الأسلوب ومعناه واحدة.

والظاهر أنّ الذي دفع النّحاة إلى القول بمجيء (إلّا) بمعنى (غير) في آية الأنبياء، هو رفع الاسم (لفظ الجلالة) بعدها في سياق الإيجاب، والحمل على النعت أولى من البدل؛ لأنّ حذف المنعوت وإقامة النّعت مكانه ممكن وكثير؛ أي يمكن ملاحظته وتقديره، فالنّعت مشعر بوجود المنعوت، بخلاف حذف المبدل منه وإقامة البدل مكانه؛ لأنّه بحذفه لا يتبيّن أنّ عنصرًا حُذف، فالإيضاح في البدل لا يقوم إلّا بوجود المبدل منه في التّركيب، كما أنّ المانع من حمل لفظ الجلالة في الآية على البدل مانع صناعيّ؛ لأنّ النّحاة يمنعون البدل في الاستثناء التّام الموجب؛ كون المبدل منه يكون على نية الطّرح؛ أي في حكم السّاقط، فالتّقدير في (جاء القوم إلّا زيدٌ): (جاء إلّا زيدٌ)، وهذا يستحيل في الكلام الموجب؛ لفساد المعنى، ولا يستحيل في المنفي.

وحمله على البدل مشكل من جهة الصّناعة النّحويّة؛ لأنّ الثاني (البدل) ليس من جنس الأول (المبدل منه) لمخالفته في

النّفي والإثبات، ولذلك ذكر سيبويه أنّ المبدل منه (المستثنى منه) مذكور للتوكيد، وأنّ البدل (المستثنى) جعل من جنس المستثنى منه على السّعة.

وليس البدل في باب الاستثناء موافقًا تمامًا للبدل في باب التّوابع؛ لأنّ البدل له شروط لا يمكن أن تنسحب على البدل في باب الاستثناء، فالبدل في باب التّوابع يطابق المبدل منه نفيًا وإثباتًا، فلا يجوز إبدال المثبت من المنفي، ولا المنفي من المثبت. أمّا القول في البدل في باب الاستثناء، فعليه اعتراضان[١٧١]: أحدهما: أنّه بدل بعض من كلّ، وليس معه ضمير يعود على المبدل منه. والثّاني: مخالفة البدل للمبدل منه في الإيجاب والنفي. وقد تكلّفوا بالإجابة عن هذين الاعتراضين؛ ممّا دعا ابن الضائع إلى جعله قسمًا قائمًا برأسه، يختلف عن البدل في باب التّوابع.

و يمكن القول إنّ البدل في باب الاستثناء معنًى تجّوز فيه، وخالف باب التوابع في بعض مسائله، ولعلّه تقريب من النّحاة البصريّين، لذلك جعله الكوفيون عطف نسقٍ، والمقصود بالبدل في باب الاستثناء المعنى اللغوي الذي يعني الإحلال المكاني.

ويبدو أنّ مبعث الخلاف بين النّحاة في تعدّد الآراء التّأويليّة يكمن في التّوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب النّاشئ عن التّباين الفكريّ لديهم؛ أي الانسجام بين تأويل المعنى الّذي فسّرت به (إلّا)، المتمثّل في البنية العميقة -كما يصطلح عليها التّحويليون- والتّحليل الإعرابيّ الّذي توهّمه النّحاة، وقد تنبه ابن جنّي من قبلُ إلى هذه المسألة وعقد لها بابًا في الخصائص بعنوان "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى "استهله بقوله: "هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصّنعة"[١٧٢]، وقال أيضًا: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب"[١٧٣].

والظاهر أنّ حمل (إلّا) على معنى غير، والمعاني الأخرى التي خرجت إليها، هو من باب تفسير المعنى، كما أنّ اضطراب النّحاة في تأويلها وإعرابها سببه اللّبس بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب؛ لأنّه ليس من المقنع أن تكون (إلّا) حرفًا، ثمّ تتحوّل عند الضّرورة اسمًا، وكذلك تكون (غير) اسمًا، ثمّ تتحوّل عند الضّرورة حرفًا، مع أنّ المعنى الأصليّ ما زال قائمًا فيهما، والحرف لا يكون عوضًا عن الاسم.

وممّا يمكن ملاحظته أنّ القول بالوصف أو البدل في الاستثناء التّام الموجب فيه إشكال بين النّحاة، وأنّ حمل (إلّا) في آية الأنبياء بمعنى (غير) لتكون صفة للمستثنى منه (آلهة) خلصهم من فساد المعنى المترتب على القول بالبدل.

ويمكن القول بأنّ حمل (إلّا) على بابها أولى وأعرف وأكثر من كونها صفة،

وجُعلت صفة على التشبيه بـ(غير)، ولولا ذلك لانتصب لفظ الجلالة في الآية؛ لأنّهم نصّوا على أنّ كلّ مستثنى جاز إلقاؤه يجوز نصبه، إذ يصح القول (لو كان فيهما آلهة لفسدتا)[١٧٤]، ولذلك جوّز بعض النّحاة، كما سبق، النّصب على الاستثناء لو قرئ بها، وحمل (إلّا) على بابها في آية الأنبياء هو دفعٌ لوَهْمٍ قد يساور القارئ أو السّامعين بأنّ الله -جلّ في علاه- قد يدخل مع الآلهة المسببة لفساد السّماوات والأرض، فاستثنى الله نفسه أنّ يكون قد دخل مع هذه الآلهة، وهذا المعنى يتوافق مع معنى الاستثناء، كما ذكره سيبويه، في كون المستثنى (مخرج ممّا أدخلت فيه غير)؛ أي أنّ ما بعد (إلّا) لم يدخل أصلاً، وليس كما فُهِمَ عنه بأنّه (مخرج ممّا دخل فيه)؛ لأنّهم قالوا: "الاستثناء هو إخراج ما بعد إلّا ممّا قبلها". فمثلاً لو قال قائل: جاء القوم، ولا يريد أنّ زيدًا داخل في القوم، لكن احتراساً من أن يتوهّم السّامع أنّ زيدًا معهم، احتاط بكلامه لرفع ذلك الوهم (مجيء زيد) بقوله (إلّا زيداً)، وكأنّ المتكلّم أراد أن يبيّن ويخصّ زيدًا بعدم المجيء، ولذلك لم يقل سيبويه: (لأنّه مخرج ممّا دخل فيه)، بل قال: (لأنّه مخرج ممّا أدخلت فيه غيره)[١٧٥]، وهنا تبدو (إلا الله) احتراساً منه ﷻ من أن يتوهّم القارئ أو السّامع أنّ الله من الآلهة التي لو وجُدت لفسدت السّماوات والأرض، والله تعالى أعلم.

والأصل في المستثنى أن يكون منصوباً؛ لمخالفة ما قبله، وانعقاد المعنى عليه، كما ذكر سيبويه، ويمكن أن يكون مرفوعًا؛ لعلّة جلب الانتباه وشدّ ذهن السّامع إلى أمر مهم. ويبدو أنّ رفع لفظ الجلالة في الآية، ومخالفة الصّنعة النّحويّة، هو من باب لفت الانتباه إلى أمر يغفله كثير من النّاس، وهو أنّ تعدّد الآلهة لا يمكن أن يكون، بدليل أنّه لو كان لفسدت السّماوات والأرض. غير أنّ تغلغل نظريّة العامل في الدّرس النّحويّ جعلَ النّحاة يتفكّرون في علّة رفع لفظ الجلالة، مع أنّ منهم من يقرّ بأنّ المتكلّم هو من يرفع وينصب، وقد أشار الفرّاء[١٧٦] إلى أنّ النّصب والرّفع راجع إلى نيّة المتكلّم[١٧٧]، فإذا نوى الانقطاع نصب، وإذا نوى الاتّصال رفع، ولفظ الجلالة في آية الأنبياء جاء مرفوعًا؛ لأنّه على نيّة الاتّصال، ولا يجوز الوقف عليه.

والخلاصة أنّ القواعد التي قررها النّحاة في وجوب نصب المستثنى لم تؤيّده بعض النّصوص العربيّة الفصيحة، وأنّ نصب ما بعد (إلّا) ورفعه يتوقّف على نيّة المتكلّم وقصده، كما ذكر الفراء، وأن (إلّا) حرف استثناء لم تخرج عن بابها، وحمل معناها على غيرها، هو من باب تفسير المعنى، وتقريبه من أذهان المتلقّين، والتّوسع في استعمالها، بدليل أنّ الشواهد التي جاءت فيها (إلّا) بمعنى (غير) هي موضع خلاف بين النحاة، وكذلك شروط تقارضهما، وإعرابها، ولو حملت (إلّا) على

بابها في آية الأنبياء، وقرئ ما بعدها بالنّصب لجاز -كما ذكر بعض النّحاة- لكن لم يُقْرَأ إلّا بالرّفع. ولا يمكن حمل (إلّا) على (غير) في آية الأنبياء؛ لأنّ الأصل في (غير) المغايرة بين مجرورها وموصوفها؛ أي بين أمرين قائمين، او ممكن وقوعهما، أو أحدهما قائم، والآخر ممكن وقوعه، ولا مغايرة من ذلك في الآية؛ لأنّ الآلهة مفترضة الوجود ممتنعة الوقوع.

وأخيراً اللهَ أسأل أن أكون قد وفّقت في عرض هذا الموضوع خدمة للغة القرآن العظيم، وأن يغفر الزلل والتّقصير.

الهوامش:

(١)ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت:٣٩٣هـ/١٠٠٢م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين - بيروت، ١٩٨٧م. (فكر)، ٧٨٣/٢، وابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (ت:٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب ط٣، دار صادر - بيروت،(فكر)، ١٤١٤هـ ٦٥/٥، والفيومي، أحمد بن محمد(ت:٧٧٠هـ /-١٣٦٨م)،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت (د.ت) (٢/ ٤٧٩)، السهيلي، وأبو القاسم (ت:٥٨١هـ/١١٨٥م)، **نتائج الفكر في النحو**، تح: محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الاعتصام،١٩٨٤م. مقدمة المحقق، ص ٢٠.

(٢) الخطيب، محمد عبدالفتاح، **ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم**، ط١، دار البصائر، القاهرة-مدينة نصر، ٢٠٠٦م. ٣١/١

(٣) الخطيب، محمد عبدالفتاح، **ضوابط الفكر النحوي**. ١/ ٣٢

(٤) ينظر: الملخ، حسن خميس، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط١، دار الشروق - عمان، ٢٠٠٠م. ص٢٤٧.

(٥) سيد، سعاد، **استصحاب الأصل في الخطاب النحوي وتداعياته في مسائل الخلاف، مجلة الدراسات اللغوية**، مج (١)، ع (٤)، شوال - ذي الحجة سنة ١٤٢٠هـ يناير- مارس سنة ٢٠٠٠م. ص٩٩.

(٦) عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء**، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ط١، دار وائل، عمان، ٢٠٠٦، ص١١٩.

(٧) ينظر: حجازي، محمود فهمي، **المدخل إلى علوم اللغة العربية**، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨م. ص١٧.

(٨) حسان، تمام ، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٣، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ١٩٩٨م. ص١٢

(٩) ينظر: برجشستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ط٢، نشره رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي،١٩٩٤م، ص١٧٦

(١٠) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت:٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، تح: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م. ٥٩/٢.

(١١) الطلحي، مراجع عبدالقادر بلقاسم، **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا. ص٦١٧.

(١٢) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت:١٨٠ هـ)، **الكتاب**، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣،

١٩٨٨م.٢٣٠/٢، وحسن، عباس، **النحو الوافي**، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م. ٢٩٦/٢

(١٣) ينظر: عضيمة، محمد عبدالخالق (ت: ١٤٠٤هـ)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢، ٢٣٠/١، ٢٤٢. وعباس حسن، **النحو الوافي** ٣٠٤/٢

(١٤) ينظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت). ٤٦٩/١، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت:٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، تح: صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر- بيروت،١٤٢٠هـ، ٤٦٣/١-٤٦٤، وعضيمة، محمد عبدالخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ٢٣٠/١، ٢٤٢. والحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**، ط١، دار جرير، عمان، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م. ص٤٢١-٤٢٢.

(١٥) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط** ٤٦٣/١-٤٦٤.

(١٦) الصبان، محمد علي (ت: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٧م. ٣٦٢/١.

(١٧) ينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٣٠٤/٢-٣٠٧.

(١٨) ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٠م. ٣٥٨/١.

(١٩) ينظر: الكتاب، ٥٣/١، ٧١، ١٥٥، ٢٥٥، ٣١٣، ٣١٦، ٤٠٥، ٢/ ٨٣، ١١٠، ١١١، ٣/ ٢٦٥، ٢٩٤، ٤٢٥، ٥٤٩، ٦١٨، ١٢١/٤، ١٢٨، ١٨٣، ١٩٨، ٢١٦، ٢٦٥.

* تفرض عليّ الأمانة العلمية وتقدير جهود الآخرين أن أذكر أن هذه المعلومة أشار إليها أحد المحكمين الفضلاء، وقد أثبتها كما دونها بتصرف بسيط بعد أن ذكر لي بحث د. خليل عمايرة – رحمه الله- (القبائل الست والتقعيد النحوي). ولمزيد من المعلومات حول الأطر المكانية في تقعيد اللغة، ينظر: عمايرة، خليل أحمد، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي "بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي"، (القبائل الست والتقعيد النحوي)**، ط١، دار وائل، عمان – الأردن، ٢٠٠٤م. ص١٥-٣٨

(٢٠) ينظر: العكبري، أبو البقاء (ت:٦١٦ / ١٢١٩م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.٣٠٢/١.

(٢١) نظر: الحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**. ص٢٠٥-٢٠٦.

(٢٢) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٠٩/٢، وابن يعيش، شرح المفصل،٦٠/٢، والثمانيني، عمر بن ثابت (ت:٤٤٢هـ)، **الفوائد والقواعد**، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ٢٠٠٢م. ص٣١٠، وص٣٢١، **والمرادي**، الحسن بن قاسم (ت:٧٤٩هـ)، **(الجنى الداني في حروف المعاني**، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م. ص٥١٠، الفارابي، أبو نصر، الإفصاح في شرح مشكلة الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، ط٣، بيروت- مؤسسة

الرسالة، ١٩٨٠. ص٣٧٤، **والحيدرة اليمني**، علي بن سليمان (ت:٥٩٩هـ) **كشف المشكل في النحو**، تح: هادي عطية الهلالي، ط١، دار عمّار- عمّان، ٢٠٠٢ م ص٣١٩.

(٢٣) ينظر: برجشستراسر، **التطور النحوي للغة العربية**. ص١٧٦، والسامرائي، فاضل، معاني النحو، ط٣، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٣م، ٢١٢/٢.

(٢٤) ينظر: الإشبيلي، ابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تح: صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٩م، ٤٠٤/١.

(٢٥) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**. ص٥١٠ وما بعدها.

(٢٦) ينظر: العكبري، أبو البقاء (ت:٦١٦هـ/١٢١٩م)، **التبيين عن مذاهب النحويين**، تح: عبدالرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٤٢٢

(٢٧) ينظر: السراقبي، وليد محمد، **التقارض بين (إلّا) و(غير) في النحو العربيّ**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٨٢)، السنة السادسة والثلاثون، صفر – شعبان /١٤٣٣هـ كانون الثاني – حزيران/٢٠١٢م. ص١٥- ١٦.

(٢٨) ينظر: الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ص٣٢١، وينظر أيضاً: جبران، محمد علي محمد، **أسلوب الاستثناء في القران الكريم**، دراسة تطبيقية نحوية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. ص١١١.

(٢٩) عمايرة، حليمة، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء**، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص٥١٨

(٣٠) البيت من البسيط نسبه البغدادي في الخزانة لأبي قيس بن الأسلت يصف ناقة وهو من الخمسين المجهولة القائل في كتاب سيبويه، والضمير في "منها" يعود إلى ناقته الوجناء في بيت سابق هو:

ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا

فيها فصرت إلى وجناء شملال.

ينظر: البغدادي، عبدالقادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح:عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. ٤٠٦/٢-٤٠٨.

(٣١) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٢٧٨/٢

(٣٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٢٩/٢

(٣٣) - ينظر: الفراء، أبو زكريا (ت: ٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ٣٨٢/١-٣٨٣

(٣٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات (ت:٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، دار إحياء التراث، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.٢٣٣/١.

(٣٥) ينظر: القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت:٦٨٤هـ)، **الاستغناء في الاستثناء**، تح: محمد عبدالقادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. ص٦١. والسراقبي، وليد محمد، التقارض بين (إلّا) و(غير) في النحو

العربيّ. ص٢٧-٢٨. والحموز، عبدالفتاح، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية. ص٢٠٥-٢٠٦. أحمد، مصطفى فؤاد، تقارض إلا وغير في اللغة وفي القران الكريم، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد التاسع جمادى الآخرة ١٤٣١هـ). ص٦٠. وكاظم، إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.** ط١، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. ص ١٠٩، ١١٥.

(٣٦) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٥١٨.

(٣٧) ينظر: ابن هشام، جمال الدين (ت:٧٦١هـ/١٣٦٠م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط٦، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م. ص١٠١.

(٣٨) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون.** ١٧٨/٢.

(٣٩) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة (٣٥) ٢٦٦/١، وينظر أيضاً: الكلبي، ربيعة، **التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم**، دراسة نحوية بلاغية، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م. ص٥٠

(٤٠) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**. ص٤٣٣.

(٤١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٨٩/١-٩٠، ٢٨٧/٢.

(٤٢) البيت من شواهد سيبويه، **الكتاب** ٣٣٥/٢، والمبرد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت، (د.ت). ٤٠٩/٤، وابن يعيش، **شرح المفصل ٧٢/٢**، وابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت:٦٤٦هـ)، **شرح الوافية نظم الكافية**، تح: موسى بنّاي علوان العليبلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤١٧هـ /١٩٨٠ م. ص٢٣٧، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف، حاشية المحقق**، ٢٦٨/١. وينظر: **ديوان الشاعر**، تح: مطاع الطرابشي، مطبوعات مجمع ١٩٨٥م. ص١٧٨.

(٤٣) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، الشاهد ١٥٨، ٢٦٨/١-٢٦٩.

(٤٤) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت: ٦٤٦هـ)، كتاب الكافية في النحو (شرح الأستراباذي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م. ٢٤٥/١. وابن الحاجب أبو عمرو عثمان (ت:٦٤٦هـ)، **الايضاح في شرح المفصل**، تح: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. ١/

(٤٥) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢٨٧/٢.

(٤٦) ينظر: الجَوْزِيَّة، ابن قيم (ت: ٧٥١)، **بدائع الفوائد**، تح:علي بن محمد العمران، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ. ٩٧/١، ٣٥٨، ٩٤٥/٣.

(٤٧) الأُشْمُوني (ت:٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. ٥٠٤/١.

(٤٨) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٥١٩ وما بعدها.

(٤٩) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت:٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تح: عبدالحسين الفتيلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان،١٩٩٩م. ٢٨٢/١.

(٥٠) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، (ت:٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **البحر المحيط**، ١٠٨/٢، و٢١٨/٦، وابن هشام، **مغني**

اللبيب. ص١٠١، والسمين الحلبي، **الدّر المصون ٢/٢٣٣**، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني.** ص٥١٩ وما بعدها.

(٥١) ذو الرمة، ديوانه، **شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، تح: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان. ص١٤١٩

(٥٢) الحَراجيج: جَمْعُ حُرْجُوج، وهي الناقةُ الطويلةُ، وَقيلَ: الضَّامرةُ؛ وَقيلَ: الحادَّةُ القَلْبِ. ينظرَ: ابن منظور، **لسَان العرب**، ٣٥٤/١، مادة (حرج).

(٥٣) ينظر: **دراسات لأسلوب القران الكريم** ٢٣٤/١-٢٣٦، ٢٧٣-٢٧٩

(٥٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٥٦/١-١٥٩، وينظر: العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.** ص٣٠٤. الحموز، **الاستثناء والمعنى والمحوريّة**، ص٢٢١

(٥٥) ينظر: العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويي.** ص٣٠٥.

(٥٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٥٢١.

(٥٧) ينظر: الأندلسي، **أبو حيان، البحر المحيط في التفسير. ٤٣/٢.** والسمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ١٧٩.**

(٥٨) ينظر: المُجَاشعي، أبو الحسن (ت:٤٧٩ هـ)، **النكت فَي اَلقرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)**، تح: عبدالله عبدالقادر الطويل، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.ص٤٤٤.

(٥٩) الهروي، علي بن محمد، **الأزهية في علم الحروف**، تح: عبدالمعين الملوحي،ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق،١٩٨١م. ص١٨٧.

(٦٠) الضبي، المفضل (ت: ١٦٨هـ)، **المفضليات**، تح: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف،القاهرة. ص٢٩٢. وهو من شواهد أبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٩٩٣/٤، ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت: ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى «**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**»، تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة مصر، ١٤٢٨هـ. ٣٤٧٨/٧.

(٦١) سيبويه، **الكتاب** ٣٤٢/٢.

(٦٢) ينظر: ابن فارس، أحمد (ت:٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ٩٥.

(٦٣) ينظر: الكلبي، ربيعة، **التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، دراسة نحوية بلاغية**، ص٥١.

(٦٤) ينظر: القيعي، محمد عبدالمنعم، **الأصلان في علوم القرآن**، ط٤ مزيدة ومنقحة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م. ص٢٥٨.

(٦٥) ينظر: السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.** ١٧٨/٤.

(٦٦) ينظر: السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، **معجم الأدوات النّحويّة وإعرابها في القرآن الكريم**، تح: عبدالعزيز السيروان، ويوسف علي بديوي، ط١، دار ابن هانئ، دمشق- سوريا، ١٩٨٨م. ص٤٤.

(٦٧) ينظر : ابن فارس، أحمد ، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص ٩٤.

(٦٨) ينظر: ابن السّراج، **الأصول في النّحو١/٢٩٠**، وينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء.** ص٣٦٣، والسيوطي، همع الهوامع ٢٥٠/٢.

(٦٩) ينظر: الفراء، **معاني القرآن.** ٢٤٧/٣- ٢٥٩.

(٧٠) ينظر: الفراء، **معاني القرآن.** ٢٥٩/٣.

(٧١) ينظر: الفرّاء، **معاني القرآن.** ٤٤/٣.

(٧٢) ينظر: الزيدي، عبدالرسول سلمان ، **نظرة في الاستثناء المنقطع،** مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد الثقافي والتراثي، دبي، السنة الرابعة عشرة، ع ٥٥، شوال ١٤٢٧، أكتوبر (تشرين الأول)، ٢٠٠٠٦م. ص٣٨-٥٠.

(٧٣) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ٢٩٠/١.

(٧٤) ينظر: الزيدي، عبدالرسول سلمان، **نظرة في الاستثناء المنقطع.** ص٥٠.

(٧٥) ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب** ١/ ٤٢٧.

(٧٦) ينظر: السّامرّائي، فاضل، **معاني النّحو ٢٤٨/٢.**

(٧٧) ينظر:القزويني، جلال الدين(ت:٧٣٩هـ) **الإيضاح في علوم البلاغة،** تح: محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل- بيروت. ٤/٣

(٧٨) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل ٦٧/٢،** وفيصل صفا، **إعراب الاسم الواقع بعد (إلّا) في ظاهرة الاستثناء في العربية،** اللسان العربي، ع ١٩٩٦/٤٢م. ص٢٢.

(٧٩) ينظر: الأنباري، **الانصاف في مسائل الخلاف ٢١٢/١،** وابن يعيش، **شرح المفصل ٤٧/٢.**

(٨٠) ينظر: الشمري، عبدالحميد حمودي، **حقيقة رأي الفراء في تركيب أداة الاستثناء (إلّا) تحقيق وتأصيل،** مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مج ٢٢، ع ٢٠١٤/١. ص٢٣، ٢٧.

(٨١) ينظر: نهر، هادي، **الإتقان في النحو وإعراب القرآن،** ط١، عالم الكتب الحديث- إربد، وجدارا للكتاب العالمي- عمان، ٢٠٠٩م. ص٣٣٢

(٨٢) ينظر: برجشستراسر، **التطور النحوي للغة العربية.** ص١٧٥-١٧٦.

(٨٣) الفارسي، أبو علي، **التعليقة على كتاب سيبويه،** تح: عوض بن حمد القوزي، ط١/١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. ٦١/٢

(٨٤) ينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي،** ٢/ ٣٢٦، وينظر: أيضاً: الحموز، **أسلوب الاستثناء،** ص١٨.

(٨٥) ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء.** ص٢٨٩.

(٨٦) ينظر: السامرائي، فاضل، **معاني النحو ١٥٧/٢،** والحموز، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية.** ص١٨

(٨٧) ينظر: كاظم، إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.** ص١١٨.

(٨٨) القرافي، **الاستغناء في الاستثناء.** ص٢٨٩، وينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي** ٢٥٦/٢

(٨٩) ينظر: الجهني، إبراهيم بن سالم، **الاتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية،** مجلة الدراسات اللغوية، مج ٢٠، ع ٣ (رجب - رمضان ١٤٣٩هـ/إبريل- يونيو ٢٠١٨م). ص٧٦.

(٩٠) ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني.** ص٥١٨

(٩١) ينظر: سيبويه، **الكتاب ٣٣١/٢،** والمبرد، **المقتضب.** ٤٠٨/٤ وابن يعيش، **شرح المفصل ٨٩/٢.**

(٩٢) ينظر: الحلبي، السمين، **الدر المصون** ٥٢٩/٢، والسيوطي، جلال الدين (ت:٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، ٢٦٨/٢

(٩٣) ينظر: الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. ١٥٢٦/٣-١٥٢٧.

(٩٤) ينظر: الجهني، إبراهيم بن سالم، **الاتباع في الاستثناء**، ص٩١. ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٩٥) ينظر: كاظم، إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.** ص١١٧-١١٨.

(٩٦) ينظر: الحلبي، السمين، **الدّر المصون**، ١٤٤/٨

(٩٧) ينظر : ابن هشام، **مغني اللبيب ٦٣/١**، وينظر السمين الحلبي، **الدر المصون.** ١٤٤/٨. وجاء في المقتضب هذا باب ما تقع فيه "إلا"، وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير)، وما أضيفت إليه؛ وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لهلكنا، قال الله ﷻ ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غيرُ الله، ولو كان معنا رجلٌ غير زيد. والمبرد، **المقتضب ٤٠٨/٤**. وهو في هذا متابع لسيبويه، فقد عقد في كتابه باباً سماه: "هذا باب ما يكون فيه (إلّا) وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير" ٣٣١/٢.

(٩٨) ينظر: الزمخشري، جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، **الكشاف**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣/ ١٤٠٧ هـ.١١٠/٣.

(٩٩) ينظر: العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، تح: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه . ٩١٥/٢

(١٠٠) ينظر: العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، تح: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه . ٩١٥/٢

(١٠١) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو (٦٤٦هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل.** ٣٧٠/١-٣٧١. وينظر: كاظم إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.** ص١١٧.

(١٠٢) ينظر: السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ، **همع الهوامع.** ٢٧٣/٣

(١٠٣) ينظر: المبرد، **المقتضب ٤٠٨/٤**، حاشية (١).

(١٠٤) ينظر: الأُشْمُوني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٥٠٤/١.

(١٠٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القران**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. ١٩٠/٢. وينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢٩٨/٢.

(١٠٦) ينظر: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت:٢١٥هـ)، **معاني القران**، تح: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.١٢٣/١.

(١٠٧) ينظر: الثمانيني، **الفوائد والقواعد.** ص٣٢٢.

(١٠٨) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٧٣/٢.

(١٠٩) ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء.** ص٢٩٠

(١١٠) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ١٥٢٨/٣.

(١١١) ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء.** ص٢٤٩.

(١١٢) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٤هـ،١٩٦٤م. ص٧٤-٧٥.

(١١٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢٠٠/٢

(١١٤) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة (٣٩) ٢٩٤/١

(١١٥) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة (٣٩) ٢٩٤/١-٢٩٥

(١١٦) ينظر: العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ)، **إعراب لامية الشنفرى**، تح: محمد أديب عبدالواحد جمران، ط١، المكتب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .ص: ٥٨.

(١١٧) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص١٥١.

(١١٨) ينظر: أبو جناح، صاحب جعفر، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاته**، ط١، دار الفكر، عمان. ص٦٩.

(١١٩) ينظر: أبو حيان، **ارتشاف الضرب**. ١٥٢٨/٣. وكاظم، إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**. ص١١٨.

(١٢٠) - ينظر: كاظم، إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**. ص١١٨-١١٩.

(١٢١) الزمخشري، جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، **الكشاف**. ١١٠/٣.

(١٢٢) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تح: حسن بن محمد الحفظي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م. ٧٤٧/١-٧٥٠، والأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط**. ٤٤٥/١، وابن هشام، جمال الدين (ت:٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه **كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبعة١٤١٩هـ ١٩٩٨م. ٦٠/٢، والأشموني (ت:٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.٥٠٩/١.

(١٢٣) ينظر: الرماني، أبو الحسن (ت: ٣٨٤هـ)، **معاني الحروف**، تح: عبدالفتاح إسماعيل شبلي، مصر، ١٩٧٣م. ص١٢٧.

(١٢٤) ينظر: المخزومي، مهدي، **النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت، ط٢/١٩٦٤م. ص٢٤٠، وكاظم إبراهيم كاظم، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**. ص٢٤١.

(١٢٥) ينظر: البكاء، محمد عبدالمطلب، **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧. ص١٢٦.

(١٢٦) ينظر: ابن مالك، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تح: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. ٢٨٣/٢.

(١٢٧) العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ، **املاء ما منّ به الرحمن**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ١٣٢/٢

(١٢٨) ينظر: بن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت:٣٣٢ هـ)، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، ط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م. ص١٦٨ . والمقصود بـ(إلّا) التحقيقية هي التي تسبق بنفي وتدخل على ركني الكلام، نحو (ما كان زيدٌ إلا قائمًا)، و(ما كان قائماً إلا زيد)، و(ما زيدٌ إلا أخوك).

(١٢٩) ينظر: الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**. ٢٣٠/٢-٢٣٢، والقرافي، **الاستغناء في الاستثناء** ص٢٨٧-٢٩٠.

(١٣٠) حسن، عباس، **النحو الوافي**. ٣٢٧/٢

(١٣١) **المرجع السابق**، الصفحة نفسها.

(١٣٢) ينظر: شنوقة، السعيد (٢٠١٠)، **بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي**، ط١، القاهرة، عالم الكتب.ص٥٤.

(١٣٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٠م. ٢٨٥/١.

(١٣٤) ينظر: ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. ص١٠٤، وابن هشام، **مغني اللبيب**. ص٩٩.

(١٣٥) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**. ص٣٥.

(١٣٦) ينظر: الصبان، **حاشية الصبان**، ص٢٣٠، وينظر أيضاً: حسن، عباس، **النحو الوافي**٣٢٦/٢-٣٢٧.

(١٣٧) ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء** ص٢٤٩، والسيوطي، **همع الهوامع ٢٦٩/٢**.

(١٣٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٣١/٢، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٩٩.

(١٣٩) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**. ص٣٥٩

(١٤٠) ينظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٣٥٢/٢، حاشية (١).

(١٤١) ينظر: القرافي، **الاستغناء في الاستثناء**. ص ٢٥٠ - ٢٥٥

(١٤٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٣٣٤/٢.

(١٤٣) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص١٠١

(١٤٤) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل** ٢٥٥/٢.

(١٤٥) مكي بن أبي طالب، حموش (ت: ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن لمكي**، تح: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ ١/ ٣٥٤.

(١٤٦) ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، **شرح الوافية نظم الكافية**. ص٢٣٦

(١٤٧) ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص١١٤، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ٢٣٢/٢.

(١٤٨) هناك رأي لابن مالك في كتاب التسهيل لوقوع (إلا) الوصفية أن تكون صالحة للاستثناء. ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: محمد كمال بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. ص١٠٤-١٠٥

(١٤٩) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ٢٦٩/٢.

(١٥٠) ينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد** ص١٠٤-١٠٥

(١٥١) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٧٣/٢

(١٥٢)ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**. ص١١٤.

(١٥٣) ينظر: **حاشية الصبّان على شرح الأشموني** ٢٣١/٢

(١٥٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢٣١/٢-٢٣٢.

(١٥٥) ينظر: **ديوانه**، تح: إحسان عباس، منشورات وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٩٦٢م. ص٦٢. وهو من شواهد سيبويه، **الكتاب ٣٣٣/٢**، وابن هشام، **مغني اللبيب**. ص١٠٠.

(١٥٦) سبق ذكره.

(١٥٧) ينظر: ابن ولاد، **الانتصار لسيبويه على المبرد**. ص١٦٧- ١٦٩.

(١٥٨) ينظر: أبو حيان، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، ت: عبدالحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ. ص١٠٦.

(١٥٩)ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٥٢٦/٣-١٥٢٧.

(١٦٠) ينظر: الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**. ٧٥٨/٢.

(١٦١) ينظر: **الدّر المصون**، ٥٢٩/٢.

(١٦٢) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. ١٥٢٦/٣.

(١٦٣) ينظر: **دراسات لأسلوب القران الكريم** ٢٤٨/١، وينظر أيضاً: السراقبي، وليد محمد، **التقارض بين (إلا) و(غير) في النحو العربي**، وينظر: الحموز، عبدالفتاح، **أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية**. ص١٨-٤٢

(١٦٤) ينظر: **ديونه**. ص ١٠٤٤، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ٥١/٢، والمبرد، **المقتضب** ٤٠٩/٤، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص١٠٠، والسيوطي، **همع الهوامع ٢٢٩/١**، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٠/٢**.

(١٦٥) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ٥٩٠/٢.

(١٦٦) ينظر: ابن مالك، جمال الدين، **شرح تسهيل الفوائد**، ٣٠٠/٢.

(١٦٧) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، **اللامات**، ت: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ص٤٠.

(١٦٨) ينظر: الجهني، إبراهيم، **الاتباع في الاستثناء التام الموجب بين الاستعمال اللّغوي والصّناعة النّحويّة**. ص٨٣.

(١٦٩) ينظر: الطلحي، مراجع عبدالقادر بلقاسم، **الجواز النحوي، ودلالة الإعراب على المعنى**، ص١٢٨.

(١٧٠) ينظر: كلفت، خليل، **من أجل نحو عربي جديد**، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م. ص٣١٤.

(١٧١) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت: ٧٧٨ هـ)، **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**. ٢١٤٢/٥

(١٧٢) ابن جني، **الخصائص** ٢٨٠/١

(١٧٣) ابن جني، **الخصائص** ٢٨٤/١- ٢٨٥.

(١٧٤) ينظر: شرف الدين، جعفر، **الموسوعة القرآنية، خصائص السور**، تح: عبدالعزيز بن عثمان التويجزي، ط١- دار التقريب بين المذاهب الإسلامية – بيروت، ١٤٢٠ هـ. ١٩٨/١.

(١٧٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**. ٣٣٠/٢.

(١٧٦)ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ١٦٧/١.

(١٧٧) هذا الرأي التصق بابن جني، وأشار إليه ابن مضاء القرطبي، ولعله كان من أسباب جرأته على نحاة المشرق والثورة عليهم.